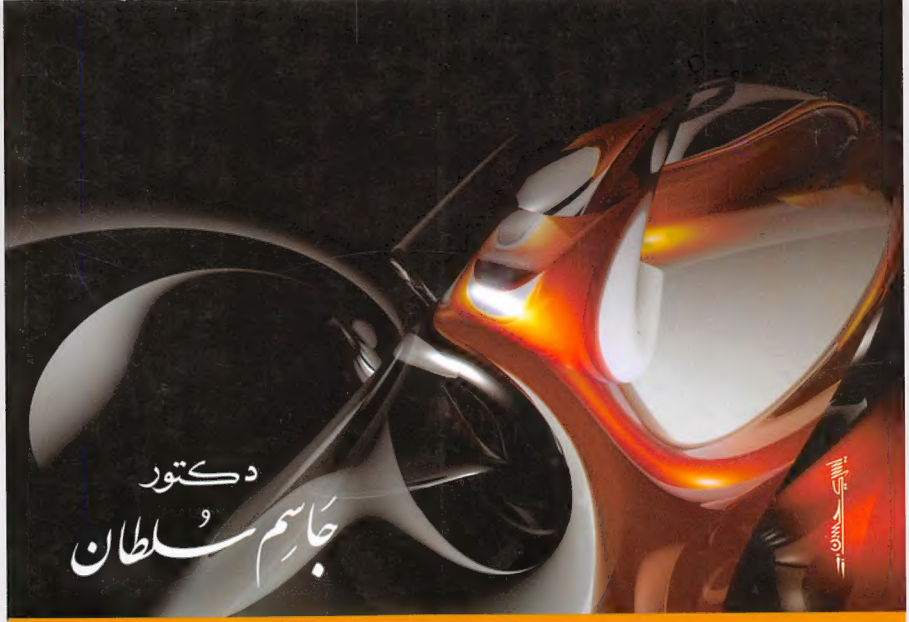

دكتور
جاسم سلطان

7

مشروع النهضة
سلسلة أدوات القادة

خطوتك الأولي نحو

فهم الاقتصاد

أم القرى
للدراسة والنشر والتوزيع

فى هذه اللحظة التاريخية التى يتصاعد فيها صدى التحولات العالمية
حتى يصم الآذان... وتغيب الأحلام ، وتنبعث من تحت الركام التاريخى الطويل أمتنا ، عارية الصدر فى وجه تحديات جسام وأمم تتسابق لتحصيل أسباب المنعة والقوة والتفوق .....

ور غم أن المشهد يبدو قاتماً للوهلة الأولى فإن المدرك لحركة التاريخ يعلم أن فجر كل نهضة يسبقه ليل طويل ، وكما انطلقت أمم الأرض جميعها تنطلق أمتنا اليوم ، وهى لا شك قادرة على تحصيل أسباب القوة والمنعة ولو بعد حين ....

تلك هى الآمال والأحلام ، لذا فإننا نتقدم بمشروع النهضة لنجيب على التساؤلات ونحدد الاحتياجات ونبعث الأمل

الدكتور

جاسم سلطان

أم القرى
للدراسات والنشر والتوزيع

خطوتك الأولى نحو فهم الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

رقم الإيداع: ٢٢٤٥٦/٢٠٠٩

الترقيم الدولي: I. S.B.N
977-409-061-5

الناشر

مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع

المنصورة

ت: ٠٥٠/٢٣٦٢٦٣٤

ف: ٠٥٠/٢٣١٠٢٢٢

٠٠٢/٠١٠٥٧٢٥٢٢٢

خطوتي الأولى
نحو فهم الاقتصاد

د. جاسم سلطان

مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع

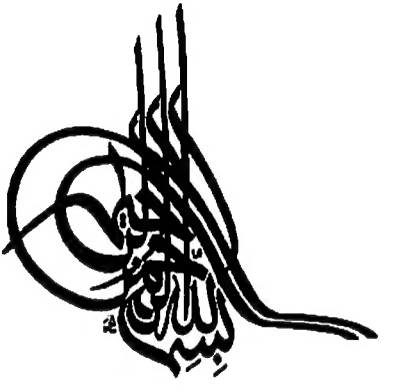

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يعد هذا الكتاب لبنة من لبنات سلسلة أدوات القادة، ويأتي كمساهمة في ترتيب الخارطة المعرفية لشباب النهضة، وهو في مضمونه جمع لأهم الأفكار التي ألقيتها في محاضرات برنامج إعداد القادة حول موضوع «الاقتصاد»، وقد صيغت مفرداته بطريقة مبسطة على نفس النسق الذي تُطرح فيه مادة المحاضرات.

- **ما يضر الجهل به:**

ويعتبر هٰذا الكتاب خطوة أولى نحو فهم الاقتصاد، وفاتح شهية لينهل القارئ بعد ذلك من مائدة كتب الاقتصاد المتخصصة، وهي خطوة تتناول الأفكار الأساسية التي تمكن القارئ من استقبال الرسائل الاقتصادية اليومية من الخارج وإدارتها في ذهنه، ليفهم ما يدور من حوله.

وقد يتساءل البعض حول جدوى المطالعة في كتب الاقتصاد، وهو تخصص قائم بذاته له علماؤه وخبراؤه، ونجيب على هٰؤلاء الأحبة بأننا نتفق معهم في أن الاقتصاد علم ومادة تخصص، لكن القول بقضية التخصص لا يمنع غير المتخصص أن يكون عنده القدر الذي يستوعب من خلاله ما يرسله له الاقتصاد من رسائل يومية، فعندما نتصفح الجريدة - وهي

بالأساس لعموم الناس لا المتخصصين وحدهم ـ نجد فيها مقالات وأخباراً ومعلومات عن الاقتصاد، وعندما نشاهد نشرة الأخبار نجد فيها جزءاً متعلقاً بالاقتصاد، وهو أيضاً ليس موجهاً إلى المتخصصين؛ بل إلى عموم الناس. وهـٰذا يعني أن الإنسان غير المتخصص يحتاج أداة لاستقبال هـٰذه الرسائل واستيعابها، فإذا لم يكن مزوداً بها يضطر إلى تجاوز المعرفة والقول بعدم جدواها. فإذا فتح الصفحة الأولى مثلاً في الجريدة وجدها في السياسة ولم يجد لديه وعاء لاستقبال المعلومات المتعلقة بالسياسة؛ عندها يقرر بدون تفكير طويل أن يتجاوزها، ثم يأتي إلى صفحة الاقتصاد دون أن يمتلك أداة للتعرف على ما كُتب فيها فيتجاوزها، إلى أن يصل إلى صفحات الرياضة والفن . . . إلخ، فيجد لديه قسطاً من المعرفة يمكنه من استقبال بعض ما فيها، عندها يقف متصفحاً أهم ما في هـٰذه الصفحات التي يفهم لغتها.

فالقول بالتخصص لا ينفي ضرورة أن يلم الفرد العادي بقدر يسير من مفاهيم وقضايا الاقتصاد. أضف إلى ذلك أن عموم الناس يشتبكون في حياتهم اليومية مع القضايا الاقتصادية، وهـٰذا الاشتباك ليس حكراً على المتخصصين الأكاديميين أو الاقتصاديين الممارسين، فالجميع يحتك بأدوات تسيير النظام

الاقتصادي كالبنوك أو القضايا الاقتصادية كالبطالة. لذا وجب على الجميع أن يكون له حد من المعرفة بالاقتصاد يمكنه من التعامل مع الواقع.. لذلك كانت هذه الخطوة الأولى.

وتتناول خطوتنا الأولى في عالم الاقتصاد العناوين الكبرى التالية:

- علم الاقتصاد.
- نشأة الاقتصاد.
- إجمالي الناتج القومي.
- النقود والبنك والبورصة.

- **منهجية الكتاب:**

وقد راعيت صياغة الكتاب بلغة مفهومة بعيداً عن المصطلحات المعقدة ـ قدر الإمكان، بحيث تكون الرحلة في هذا الكتاب سهلة وممتعة، خاصة لمن لم يقرأ من قبل في الاقتصاد. وخاصة أن عموم الناس بطبيعتهم لا يميلون إلى قراءة كتاب يتحدث عن الاقتصاد، إذ المصطلح نفسه لا يشجع على اقتحام هذا العالم.

ومن حسنات هذا الكتاب التي نأمل أن تتحقق؛ أن يُرَغِّب الكثيرين في الاستزادة من هذا العلم، والعودة إلى الكتب

المتخصصة التي تتناول مفردات الاقتصاد وموضوعاته بتفصيل وعمق.

ويبدأ كل عنوان من تلك العناوين السابقة بحوار قصصي يتم من خلاله توضيح أهم الأفكار المراد إيصالها، مع وجود هوامش شُرحت فيها بعض التعريفات أو ذُكرت فيها ملاحظات مهمة متعلقة بالموضوع، وينتهي الحوار بجمع الخلاصات والنماذج الموضحة للفكرة بالإضافة إلى بعض المعلومات الإضافية لمن يرغب في مزيد من التوسع. ويسع القارئ أن يقرأ الحوار وحده إن كان يريد التعرف فقط على الفكرة بصورة عامة، وإن أراد المزيد فيمكنه الاستعانة بالهوامش أو الإضافات التي تثري الفكرة وتزيدها إيضاحاً.

ونسأل الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن يجعل في هذا الكتاب نفعاً لشباب النهضة، وأن يسد جزءاً من الحاجة المعرفية لديهم. وأن ينشط عندهم الغريزة المعرفية لطرق أبواب هذا المجال الحيوي.

* * *

علم الاقتصاد
يدرس علم الاقتصاد القوانين
الاجتماعية المتعلقة بدراسة
إنتاج وتوزيع الوسائل المادية
(المال) لإشباع الحاجات
الإنسانية.

كثيراً ما أجد الناس في المجالس يتحدثون في أمور اقتصادية، سواء غلاء الأسعار، أو البورصة والاستثمار الآمن.. الخ. وأتعجب من الحماس البالغ للمتحدثين ودفاع كل منهم عن رأيه باستماتة، تحسبهم جميعاً خبراء اقتصاديين من الطراز الأول.

تجرأتُ بطرح سؤال عليهم: هل درس أحد منكم شيئاً عن علم الاقتصاد؟!

كان السؤال صادماً لهم. . . نظروا إليَّ كإنسان من كوكب آخر، **أفاق أحدهم سريعاً من صدمته يكاد يفترسني:**

أي علم يا شيخ؟! هل تريدنا أن نقرأ كتباً في الاقتصاد؟! صنفان من الكتب لا تطاق، السياسة والاقتصاد.

قلت له: ولكن أغلب حديثكم يتعرض لهذين الصنفين، بالإضافة إلى الرياضة طبعاً. . فكيف تتحدثون فيما لا تعلمون.

رد أحد الجالسين وقد بدا من حديثه أنه تاجر كبير: نحن تعلمنا الاقتصاد ممارسة، كما أنه يمكنك أن تتعلم الكرة دون أن تقرأ كتاباً واحداً عن كرة القدم. جرب واقرأ مائة كتاب في السباحة، ثم ارم بنفسك في مسبح عميق، وانظر هل تغني عنك تلك الكتب من الغرق شيئاً؟

أجبته: أنت تتحدث إذن عن مهارة لكنني أتحدث عن علم، أنت تتحدث عن فن وقواعد إدارة الأعمال، وأنا أتحدث عن الاقتصاد كعلم يسعى إلى . . . .

قاطعني آخر: منذ الأزل والبشرية تبيع وتشتري دون أن تتحدث عن علم الاقتصاد، وكانت الحياة ناجحة. وتأسست حضارات وأمم بهذه الخبرة البشرية.

قلت لهم: كل العلوم الإنسانية تلت الخبرة الإنسانية لا العكس، فعلوم الحرب لم تسبق الحروب، بل كانت تالية لها تحاول أن تفسرها وتتنبأ بمستقبلها، والعلوم السياسية تلت الممارسة الإنسانية السياسية في محاولة لوضع قواعد ونظم تساعد في التعامل مع التجربة والممارسة السياسية، فالعلماء ينظرون في ممارسات البشر في محاولة لصياغة قوانين تفسر الممارسات الإنسانية، وتحاول أن تستشرف المستقبل وما يمكن أن يفعله الناس. . . ومع ذلك إن كان ولابد أن تلوموا أحداً فلترفعوا سهامكم عني وتصوبوها نحو آدم سميث.

الخبرة الإنسانية تسبق العلوم، فالعلم يأتي كمدون للخبرة ومستخلص للقوانين الحاكمة للسلوك البشري.

سأل أحدهم: مَنْ آدم سميث؟

- إنه مؤسس علم الاقتصاد، الذي نشر كتابه «ثروة الأمم» في

عام ١٧٧٦ ، ليستقل الاقتصاد بعد ذلك تدريجياً كعلم قائم بذاته عن علم السياسة .

هنا تدخل أحدهم قائلاً في تهكم : إذن استطاعت البشرية أن تعيش طيلة هذه القرون بدون تعقيدات مثل هذه العلوم .

ـ لأن الحياة كانت أبسط بكثير ، لم تكن هناك نظم اقتصادية مثل التي توجد اليوم ، لم يكن العالم كله مرتبطاً بقلب اقتصادي واحد ، إن توقف عن الخفقان في بلد توشك الحياة الاقتصادية أن تتيبس في كل العالم ، انظروا إلى الأزمة الاقتصادية الأمريكية وأثرها على العالم ! ! لم يعد يكفي اليوم أن تكون تاجراً ذكياً لتزيد أرباحك ، بل يجب أن تكون عالماً بالنظام الاقتصادي العالمي الذي أنت جزء منه ، شئت أم أبيت ! !

صاح أحدهم : لا حول ولا قوة إلّا بالله . . . كانت الجلسة جميلة . . لم كل هذا التعقيد ؟ ! الحياة أبسط من ذلك .

قلت : صحيح . . . إنها فعلاً أبسط من ذلك .

خرجت من المجلس والأسئلة تتداعى على عقلي : لِم يُعرض كثير من الناس عن العلم ؟ هل الناس فعلاً أذكياء إلى هذا الحد الذي يجعل طلب العلم بالنسبة لهم عملية تافهة تدعو للسخرية ؟ ! هل المشكلة في أن الحياة أبسط فعلاً من أن تعقد في كتب علمية ؟ أم إن المشكلة في طبيعة الكتابات العلمية التي لم

تبسط بعد ليفهم القاريء العادي غير المتخصص أهم أفكارها التي تتسم بالتعقيد فتنفر منها العقول؟ الحياة فعلاً يريد الناس أن يحيوها ببساطة، وربما يكون دورنا أن نساعدهم في ذلك، لا أن نجعل بينهم وبينها قلاعاً من التعقيد.

من هذا المنطلق كانت فكرة الكتابة في الاقتصاد، وكانت هذه الرحلة مع الاقتصاد. وهي محاولة أتمنى أن تتبعها محاولات من المهتمين بنشر الثقافة وزيادة الوعي. وهو نداء أتمنى أن يلقى آذاناً واعية، إنه نداء المرحلة.. «**بَسِّطوا خطاب النهضة**».

* * *

قادة النهضة

يحكمون على واقع يعد الاقتصاد من أهم مكوناته... وما لم تكن فكرتهم عنه واضحة... فحكمهم على الواقع لن يخلو من الخطأ.

خلاصات وإضافات

• **علم الاقتصاد:**

يهدف أي علم إلى اكتشاف قوانين تساعد في التفسير والتنبؤ والتحكم في الظواهر المرتبطة بهذا العلم، ويهدف علم الاقتصاد بدوره إلى دارسة الظواهر الاقتصادية لمحاولة تفسير سلوك الوحدات الاقتصادية (الأفراد، الأسر، المؤسسات، الحكومات) بطريقة منهجية، من خلال مجموعة من النظريات والقواعد والأدوات التحليلية. فإدارة اقتصاد أية دولة يجب أن تتم وفق منهج علمي وقوانين تضبط هذه العملية، وبقدر دقة هذه القوانين وحساسيتها يمكن ضبط المعاملات الاقتصادية، وهذا أقصى ما يتمناه أي علم من العلوم، أن يوفر قوانين للتحكم في الظاهرة التي يدرسها.

وتتميز القوانين الاقتصادية بأنها:

نسبية التطبيق: تتغير بتغير الزمان والمكان، فالحياة الاقتصادية في المجتمعات البدائية لا تنطبق قوانينها في المجتمعات المعاصرة. وفي ظل المجتمعات المعاصرة ذاتها نجد اختلافاً من مجتمع إلى آخر. فالثبات والاستقرار في القوانين الاقتصادية يتسمان

بالنسبية[1].

أقل حتمية: فإذا ما قارناها بقوانين العلوم الطبيعية، سنجد أن العلاقات التي تحكمها كثيرة ومتشعبة، مما يجعل قوانينها تخضع للاستثناءات. فليس بالضرورة أنه إذا حدث كذا وكذا سينتج عنهما كذا، مما يجعل الحتمية في القوانين الاقتصادية أقل منها في العلوم الطبيعية[2].

أقل دقة: وهذا يقودنا إلى أنها في حساباتها أقل دقة من قوانين العلوم الطبيعية، فهي تعبر فقط عن ميل أو اتجاه معين مرشح للحدوث[3].

«ويمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج[4] .....

(١) د. السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، ١٩٧٧م، ص٢١.

(٢) نفس المصدر السابق، ص٢٢.

(٣) نفس المصدر السابق، ص٢٢.

(٤) يعرف الإنتاج بأنه النشاط الذي يبذله الإنسان ليحصل على الوسائل المادية التي يستخدمها في إشباع حاجاته. وعناصر الإنتاج هي:
العمل: أي الجهد البشري المبذول.
الطبيعة: الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها.
رأس المال: ويعني أدوات الإنتاج. أي السلع الناتجة عن تفاعل العمل والطبيعة لإشباع الحاجات الإنسانية بشكل غير مباشر، كالآلات والمصانع والمواد الأولية التي لم تعد تأخذ صورتها الطبيعية الأولى، كالأخشاب، =

وتوزيع[1] الوسائل المادية (المال)[2] التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية[3][4].

● **أنواع الاقتصاد:**

وعندما ندرس الاقتصاد نجد أمامنا عدة تصنيفات، نذكر منها

= فهي تجاوزت كونها شجرة.
وسنتحدث عن علاقة عناصر الإنتاج بالدورة الاقتصادية لاحقاً.

(١) التـــوزيع: يقصد به الكيفية التي يتم بها اقتسام ثمن السلعة بين من شاركوا بشكل أو بآخر في إنتاجها.

(٢) الوسائل المادية تعرف بالمال، والاقتصاد لا يدرس كل الوسائل المادية التي يحتاجها الإنسان للحياة، فهو لا يدرس الهواء، فهذا يطلق عليه المال الحر أو غير الاقتصادي، أما المال الاقتصادي فهو الذي يتطلب جهداً للحصول عليه. وينقسم المال إلى:
مال إنتاج: مثل مباني المصانع والآلات. وهي أموال لا تشبع حاجات الإنسان مباشرة. (أموال غير مباشرة)
مال استهلاك: كالطعام والشراب، وهي أموال تشبع حاجات الإنسان مباشرة. (أموال مباشرة)
وكما ذكر د. السيد عبد المولى في كتابه «**أصول الاقتصاد**»: إنَّ هذا التقسيم يختلف بحسب الاستعمال، فالكيروسين بالنسبة لربة البيت التي تستخدمه في الإضاءة مال استهلاك، بينما هو في المصنع مال إنتاج عندما يستخدم في إدارة الآلات.

(٣) تنقسم حاجات الإنسان إلى:
ضروريات: لا تتم الحياة بدونها.
حاجيات: يصعب أن تتم الحياة بدونها.
تحسينيات: توفر مزيداً من الرفاه في الحياة.

(٤) د. السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص٦.

الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.

الاقتصاد الجزئي: يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للعناصر الاقتصادية (كالأفراد والشركات) وطريقة تفاعلها في السوق[1].

الاقتصاد الكلي: يهتم بدراسة الاقتصاد ككل لتوضيح تأثير العوامل الاقتصادية على اقتصاد البلدان، كتأثير الدخل القومي ومعدلات التوظيف، وتضخم الأسعار، ومعدل الاستهلاك الكلي، ومعدل الإنفاق الاستثماري . . . إلخ.

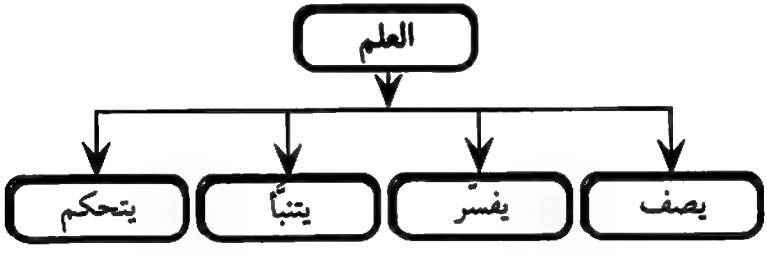

وظيفة العلم: هي وصف الظواهر المتعلقة بالمجال الذي يبحث فيه، وتفسيرها، والتنبؤ بمستقبل الظاهرة، ووضع تصورات للتحكم فيها.

(١) يعرف السوق بأنه المكان الذي يتم تبادل السلع فيه، سواء كان هذا المكان محدداً جغرافياً كالأسواق العامة أو الأسواق الافتراضية مثل التسوق عبر الإنترنت. أما في المفهوم الاقتصادي فيعني السوق أية مجموعات من الناس تربطهم علاقة بسلعة معينة، وأي مكان تتم فيه مبادلة تجارية، وبذلك قد يشير السوق إلى مكان، أو سلعة أو بائعين ومشترين.

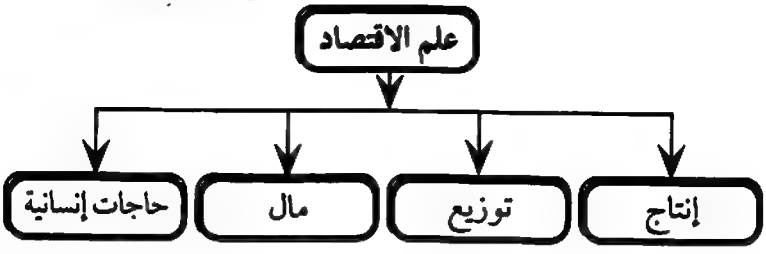

يدرس **علم الاقتصاد** القوانين الاجتماعية المتعلقة بدراسة إنتاج وتوزيع الوسائل المادية (المال) لإشباع الحاجات الإنسانية.

- **عناصر الإنتاج والدورة الاقتصادية:**

تنقسم عناصر الإنتاج إلى:

العمل: أي الجهد البشري المبذول.

الطبيعة: الموارد الطبيعية التي لا دخل للإنسان فيها. مثل الموارد الموجودة في الأرض كالنفط.

رأس المال: مثل الآلات والمصانع، فالمجتمع الذي يملك رأس المال يستطيع الفلاح أن يستخدم فيه الجرارات والمعدات المتطورة لحرث الأرض وجمع المحصول، بينما الفلاح في المجتمعات الفقيرة يستخدم الفأس والمعدات اليدوية البدائية، وهذا بالطبع يؤثر على الإنتاجية. وبالتالي يتميز المجتمع المتقدم عن البدائي في معطى رأس المال.

وينقسم رأس المال إلى قسمين:

رأس مال ثابت: كالأرض والآلات والمنشآت.

رأس مال متحرك: ويشمل المواد والسلع والأيدي العاملة.

ويشترك الثلاثي (**العمل والطبيعة ورأس المال**) في صناعة الدورة الاقتصادية. وهي الفترة الزمنية اللازمة لإعادة تجديد رأس المال المتحرك.

فلنفرض أننا أردنا إنتاج قمح، وأحضرنا الآلات والبشر والأرض والمنشآت والطاقة، وتم إنتاج الغلة من القمح ثم بيعها، فإن الفترة الزمنية الممتدة من بيع المحصول إلى ضخ المال في إنتاج جديد تعرف بالدورة الاقتصادية.

* * *

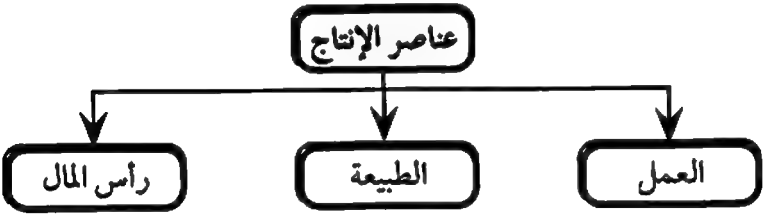

العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج، وهو النشاط المبذول لتطويع الموارد الطبيعية، أما رأس المال فهو محصلة التفاعل بين العمل والطبيعة.

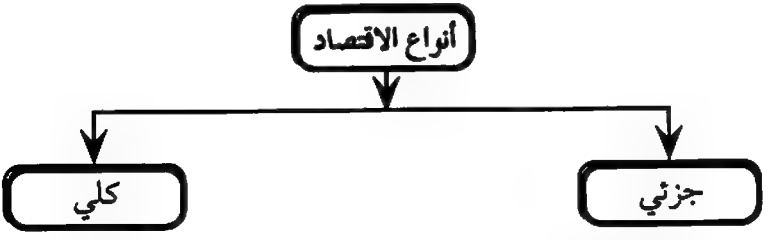

يركز **الاقتصاد الجزئي** على العلاقة بين وحدات السوق، بينما يركز **الاقتصاد الكلي** على الاقتصاد العام للدولة والعوامل المؤثرة فيه.

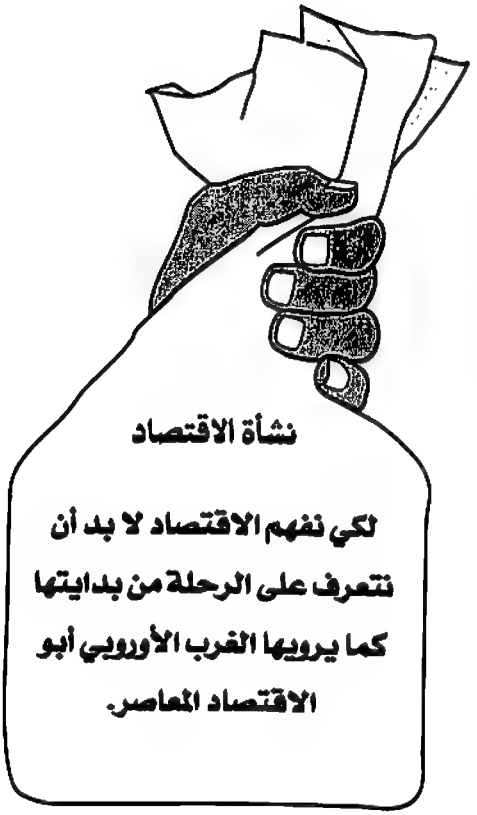

نشأة الاقتصاد

لكي نفهم الاقتصاد لا بد أن
نتعرف على الرحلة من بدايتها
كما يرويها الغرب الأوروبي أبو
الاقتصاد المعاصر.

ذات يوم دَخَلَتْ غرفتي ابنتي مريم التي لم يتجاوز عمرها عشر سنوات، أخبرتني أنها تريدني أن أساعدها في كتابة إعلان عن بعض ألعابها... وقفت مندهشاً أمام طلبها متسائلاً في نفسي: ماذا ستفعل بالإعلان؟! وأين ستعرضه؟ ولماذا؟

يبدو أنها انتبهت لحيرتي، ووفرت علي عناء طرح الأسئلة قائلة: أريد أن أبيع إحدىٰ لعبي عبر الإنترنت، سأكتب مواصفات اللعبة وأطرحها للبيع، أو لتبديلها بلعبة أخرىٰ لدىٰ أي طفل في العالم...

اندهشتُ أكثر فقد ظننت أنه واجب مدرسي لتدريب الأطفال علىٰ كتابة الإعلانات، وربما كان... لكن واضح أن الموضوع حقيقي، وأنها بالفعل جادة في بيع بعض ألعابها أو استبدالها عبر الإنترنت؟

قلت لها مبتسماً: هٰذه إذن إحدىٰ ثمار الرأسمالية ونظام السوق.

سألتني مندهشة: ماذا تعني؟؟ وأي سوق؟

أجبتها: إنها قصة قديمة... تبدأ منذ كانت البنت مثلك تُباع وتُشترىٰ...

- تقصد تبيع وتَشتري . .

- لا . . تُباع وتُشترىٰ . .

- هل عليّ أن أصدق هٰذا؟

- للأسف . فقد كانت البشرية منذ القدم تعيش عصر السيد والعبد .

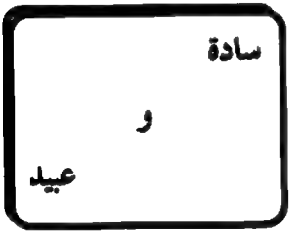

- أي عبد؟

- **العبيد:** هم أولئك الذين كانوا يُؤسَرون عبر الحروب، أو يُستخدَمون في تسديد دَيْن، أو يُباعون في الأسواق أو يُكرهون على العمل لصالح السيد .

- معقول!! هل كان الإنسان سلعة؟!

- نعم . . . كان العبد سلعة تُباع وتُشترىٰ . لذلك سُمي هذا العصر بعصر العبودية .

تنهدت مريم قائلة: أمر لا يصدق!!

ثم أردفت: وماذا حدث بعد ذلك؟!

- انتهت بشكل كبير فكرة السيد العبد .

قالت مريم وقد بدت عليها علامات الارتياح : الحمد لله .

هنا جاء صوت محمد أخيها، الذي يبدو أنه كان يتابع

حديثنا . . .

ـ لا تتعجلي . . . فقد حلت محل تركيبة (السيد والعبد) تركيبة (المُلَّاك والفلاحون).

قلت محمد: ما شاء الله عليك . . واضح أنك تذاكر دروسك، وتستوعبها جيداً.

أُعجب محمد بالإطراء، ووجد أن عليه الاستمرار، ربما لينال المزيد من الثناء، **فوقف كأستاذ يُلقي درساً على طلابه:**

لقد كان الملك يوزع الأرض على النبلاء، وكانوا يسمونها إقطاعيات، وكانت الأرض بما فوقها من بشر مُلك هذا النبيل، يورثها لمن بعده، والفلاح موجود على الأرض يعمل ليأكل، ويلتزم بالدفاع عن مالك الأرض (النبيل).

ملاك و فلاحون

حشدت خطبة محمد العصماء كل من في البيت، الأم والبنات، حتى راشد الصغير . . . فقد كان صوته عالياً يتفجر حماساً . . .

رماه راشد بسؤال ماكر: كم حصلت من درجات في مادة التاريخ هذا العام؟

تفادى محمد السؤال قبل أن يصيبه، متجاهلاً إياه . . . ثم **بادر ووجه الحديث إلى مريم:** عينك تقول إنَّ ثمة سؤالاً

يحيرك . . . أليس كذلك؟!

تشجعت مريم وسألت: ماذا كان يتقاضى الفلاح مقابل عمله؟

ـ أحسنت . . كان عمل الفلاح في الأرض شكلاً من أشكال الواجبات الاجتماعية عليه، ولم يكن يتقاضى أجراً نقدياً على عمله.

العامل لا يتقاضى أجرًا

تشجعت مريم وكالت لمحمد سؤالاً آخر . . . ذكرت أن الفلاح كان يعمل لدى النبيل . . . فماذا يعمل النبيل؟

أسقط في يد محمد، فمن الواضح أنه لا يعرف الإجابة، كما أنه لن يستطيع تأليف إجابة من بنات أفكاره في وجودي.

قاطعت صمته لأنقذه قائلاً:

سؤال ذكي . . . كان الملك يعتمد على النبلاء في الحروب، حيث يسخرون إقطاعياتهم بما فوقها من مال وبشر لخدمته. كذلك كانت الكنيسة أيضاً تأخذ من الناس ضرائب (عشر الدخل)، أو تبيعهم صكوك الغفران مقابل وعد بإعطائهم الجنة[1].

(١) كان الفلاحون والعاملون على الأرض يسمَّون (أقنان الأرض) أي ليسوا =

- بهذه السهولة؟!

- نعم كانت هذه تركيبة الحياة في أوروبا، فهناك شريحتان، شريحة المُلاك ويمثلهم الثلاثي (الملك - النبلاء - الكنيسة)، وشريحة جموع الفقراء يعملون ويكدحون وليس لهم من الأمر شيء.

عصر الإقطاع

كان الملك يعتمد فيه على النبيل الذي يعتمد على الفلاحين العاملين في أرضه.

- وبماذا سُمِّيَت هذه الفترة في التاريخ؟

- سُمِّيَ هذا العصر في أوروبا بـ «عصر الإقطاع».

- عبودية... إقطاع... إذن متى تحرر البشر؟

- بدأت إرهاصات التحولات في القرن الخامس عشر الميلادي مع بداية الكشوف الجغرافية واكتشاف أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وطرقاً جديدة للتجارة. فبدأت تتدفق على الموانئ الأوروبية حركة واسعة للسفن.

القرن الخامس عشر

عصر التحول إلى الرأسمالية.

= عبيداً بالشراء، لكنهم عبيد الأرض. وكان أبناؤهم بدورهم يعدون أقناناً للسيد.

الآن جاء دوري لأسألك . . . هل أنت مستعدة؟

بالتأكيد!

عندما تنشط الحركة في الموانئ . . . ما الذي يمكن أن يحدث للفلاحين؟!

ممم . . . يصدرون منتجاتهم .

ـ أي منتجات؟ لم يكن الفلاح يملك شيئاً . . سأعطيكِ فرصتين إضافيتين لتجيبي، ويمكنك الاستعانة بصديق .

ـ هاهاها . . . بالتأكيد لن أستعين بمحمد . . . هل يمكن أن أستعين بك؟!

لم أتوقع أن تستسلمي بهذه السهولة . . . إذن . . . واحد صفر لصالحي .

عندما نشطت حركة الموانئ توفرت فرص العمل، والآن حان دور السؤال الثاني . . .

ما الذي يمكن أن تحتاجه الموانئ من عمالة؟

ـ هذا سؤال سهل . . . الموانيء تحتاج إلى عتالين يرفعون الأحمال، وعمال ينظمون شئون الميناء ويُحَصِّلون الرسوم . . .

ـ أحسنت . . . الآن تعادلنا . . . واحد مقابل واحد . . .

تحتاج الموانيء بالفعل إلى حدادين ونجارين ومن يقدمون

الخدمات الوسيطة إلى السفن القادمة مثل العتالين، وقد أدى ذلك إلى تحول في الجغرافيا والبشر، فتحولت الموانيء إلى مدن، وتحول العامل البسيط الذي جاء ليعمل بالنجارة تدريجياً إلى تاجر كبير.

انتبهت مريم متسائلة: مهلاً... وماذا كان يعمل النبيل في الميناء؟؟

لا يوجد هنا نبيل يمتلك البشر، النبيل هناك في إقطاعيته حيث بدأ يفر منها الفلاحون...

هل سيتحول الفلاحون إلى أسياد؟؟

لا تفكري بمنطق السيد والعبد، فمنذ هذه اللحظة سيتحول الفلاحون إلى أحرار، وستكون الأرض لاحقاً سلعة تباع وتشترى[1]، وسيصبح أمام الوافدين الصغار من القرى فرصة عظيمة كي يكبروا. وسيتوفر لديهم مال وفير من كسب يدهم بعد أن كانوا يعملون بدون أجر

أصبح العامل له أجر.. وتحولت الأرض إلى سلعة تُباع وتُشترَى.

(١) حررت الأرض، وحرر العامل، وحرر رأس المال، وأصبحت الأرض الموروثة معروضة للبيع بعد أن قل دخلها، وأصبح لدى الفلاح المهاجر موارده الخاصة من عمله، بمعنى أنه حررت اليد العاملة، وحررت إدارة الإنتاج، وحرر رأس المال.

نقدي . . .

وطبعاً سيتحسن مستواهم المعيشي . . .

بالتأكيد . . . وسيتجه أبناؤهم إلى التعليم بعد أن تَوفر المال، وكبرت المدن وكبر معها وعي الناس، وبدأ الناس يهاجرون من الإقطاعيات إلى المدن الجديدة الواعدة[1]، فأخذت الإقطاعيات تضعف والمدن تتوسع، فنشأت طبقة جديدة. هي الطبقة البرجوازية[2].

انفجرت مريم ضاحكة فور سماعها اسم الطبقة الجديدة قائلة بخبث . . . ألم يكن اسم الإقطاعية أفضل؟ إنه إذن عصر الأراجوزات!!

لم أتمالك نفسي من الضحك وتابعت: لم أقل عصر الطبقة

(١) لم تؤثر هذه التغيرات على النظام الاقتصادي فحسب، بل كانت لها تأثيرات اجتماعية كبرى، فهناك شاب ترك أهله في بيئة قروية منضبطة وانتقل إلى المدينة لا يملك شيئاً، وهناك فتاة انتقلت بدورها لتعمل في المدينة متحررة من ضوابط القرية، كان لابد للشاب والفتاة أن يقيما نظاماً اجتماعياً جديداً، فهما لا يريدان الزواج وأعباءه الأسرية، ويريدان حياة متحررة من ضغوط وضوابط القرية، فظهرت الحياة الأوروبية الحديثة التي نشاهدها الآن نتيجة هذا التحول الكبير الذي حدث في المدن.

(٢) ومن أسباب التحولات من عصر الإقطاع إلى الرأسمالية ما حدث من طرد لآلاف المزارعين من الأراضي، حيث ارتفع سعر الصوف، وحول بعض الملاك أراضيهم إلى مراع للأغنام، فاتجه الفلاحون إلى المدن بحثاً عن العمل.

الأراجوزية . . . قلت الطبقة البرجوازية؟؟ سمها إن شئت الطبقة الوسطى . . .

ـ نعم أعتقد أن الطبقة الوسطى أفضل بالفعل . . . متى ظهرت هذه الطبقة الوسطى؟

هيا يا محمد . . . أتحفنا بشرحك . . .

ـ أعتقد أنها كانت ما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر، كمرحلة تالية للإقطاع .

سألته: ولم سميت بالطبقة الوسطى؟

أجاب بثقة: لأنها كانت فاصلة بين طبقة (الملك ـ النبلاء ـ الكنيسة) وبين طبقة الفلاحين، لذلك سميت بالوسطى . . . لأنها تتوسطهم . . .

الطبقة البرجوازية
هي الطبقة الوسطى التي تفصل بين شريحة الملك والنبلاء وبين عموم الفلاحين.

وكان يمثل الطبقة الوسطى أبناء التجار والعمال في المدن، الذين تلقوا قسطاً عالياً من التعليم . هذا التغيير سيخلق مطالب جديدة في أوروبا لإحداث تحولات تتناسب مع ما حدث، فغلة الأرض أخذت تتناقص، وبدأ النبلاء يتهددهم الفقر، بينما التجار يحوطهم الغِنى، واعتمد الملك على التجار بعد أن كان يعتمد على النبلاء، فبدأ عصر تختل فيه التوازنات، عصر جديد

تماماً تشكلت فيه طبقات ومطالب جديدة واقتصاد جديد.

انتبهت مريم قائلة: عفواً أبي... ولكن ما علاقة هـٰذا الأمر بالإعلان الذي أود أن أكتبه، وبألعابي التي أريد بيعها؟

أردت أن أعرفك بجذور السوق التاريخية، أنت اليوم تبيعين وتشترين، قديماً كانت البنت تُباع وتُشترىٰ... ألم أخبرك بذلك في البداية؟؟

- وهل كان ممنوع علىٰ الفتاة أن تبيع وتشتري؟!

- لم تكن هناك أصلاً ملكية فردية يقرها القانون بالنسبة للفلاحين، فحق التملك تابع لعصر السوق...

- وما عصر السوق؟

- العصر الرأسمالي.

- بدأت أشعر بتشويش... يرجىٰ التوضيح.

عندها استأذن محمد لأنه يريد أن يخرج مع رفاقه، أو ربما لأنه لم يذاكر جيداً درس العصر الرأسمالي. فأراد أن ينجو بنفسه من الأسئلة...

من العبودية
للإقطاع
للعصر الرأسمالي

اضطررت للإكمال دون مساندة محمد...

تشكل عصر الرأسمالية تدريجياً منذ القرن السادس عشر، كان على الجانب السياسي يدعو إلى الليبرالية والحرية وإنشاء القوميات اللادينية والدعوة إلى تقليص نفوذ الكنيسة، ثم دعا إلى الديمقراطية، أما على الجانب الاقتصادي، فقد كان تالياً لمرحلة الإقطاع حيث ارتكز على فلسفة تنمية الملكية الفردية، والسوق الحر. وأفضل تعبير عن فلسفة الرأسمالية كانت المقولة الفرنسية المشهورة: «**دعه يعمل دعه يمر**».

- من هذا الذي يمر؟؟ هؤلاء الفرنسيون لهم مقولات عجيبة!!

- هذه المقولة هي التي جعلتك اليوم تتسوقين عبر الإنترنت، أي شخص بإمكانه أن يبيع ويشتري، وهذا هو ما عرف بمجتمع السوق...

- ألم تكن هناك أسواق قديماً؟!!

- لم يكن هناك سوق بالمعنى المعاصر، حيث توجد سلعة وأيد عاملة وأدوات إنتاج يمكن أن تتنقل بسهولة من عمل لآخر، وحيث يوجد ادخار واستثمار.

مجتمع السوق (الرأسمالي)

ظهر مجتمع السوق، وأصبح أي إنسان حر في البيع والشراء، وأصبح هناك ادخار واستثمار ونشأت البنوك وشركات التمويل.

- أبي، معذرة... لم أعد أفهم شيئاً... هلَّا أعطيتني رقم (الماستر كارد) كي أدفع لأحد المواقع الإلكترونية مقابل وضع إعلان لعبتي على الإنترنت!!

- أوه... نسيت أن أخبرك... لقد انتهى تاريخ صلاحيتها!!

- إذن أجبرتني على سماع تلك القصة الطويلة... هل أنت متأكد أن عصر العبودية انتهى؟!

* * *

خلاصة وإضافات

إذا أردنا اختصار رحلة التحولات الاقتصادية في نقاط محددة يمكن القول:

- كانت البداية في أوروبا[1] بالعصر الإقطاعي، حيث يوزع الملك الأراضي على النبلاء.
- بعد الكشوف الجغرافية راجت حركة الموانئ وتشكلت حولها المدن.
- بدأت الهجرة إلى المدن الجديدة حيث يمكن للعامل بجده واجتهاده أن يكبر وينمو ويتحول إلى صاحب رأس مال.
- كبرت المدن مع ازدياد الإقبال على التعليم بين أبناء التجار والعمال.
- تشكلت الطبقة الوسطى التي تفصل بين طبقة الملاك والنبلاء وبين الفلاحين.
- اعتمد المَلك على التجار بدلاً من النبلاء.

(١) ربما يفرض علينا الواقع المعاصر نقطة البداية، فالاقتصاد الذي بين أيدينا صاغه ونظّر له النظام الرأسمالي القادم إلينا من أوروبا، وأصبح هو المهيمن على مجمل الصورة العالمية الموجودة ـ شئنا أم أبينا. لذلك بدأنا رحلة الاقتصاد التاريخية من حيث تتبع الأسس والكيفية التي نشأ بها النظام الرأسمالي في الغرب.

• ظهر العصر الرأسمالي[1] مع ازدهار المدينة وتطوُّر السوق وتقليص تدخل الدولة.

* * *

(١) هناك عدة أشكال للرأسمالية، كالرأسمالية التجارية التي ظهرت في القرن السادس عشر إثر إزالة الإقطاع، إذ أخذ التاجر يقوم بنقل المنتجات من مكان إلى آخر حسب طلب السوق فكان بذلك وسيطاً بين المنتج والمستهلك. والرأسمالية الصناعية التي ساعد على ظهورها تقدم الصناعة وظهور الآلة البخارية التي اخترعها جيمس وات سنة ١٧٧٠م والمغزل الآلي سنة ١٧٨٥م مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في إنجلترا خاصة وفي أوروبا عامة إبان القرن التاسع عشر. وهذه الرأسمالية الصناعية تقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل، أي بين الإنسان وبين الآلة. وهناك نظام الكارتل الذي يعني اتفاق الشركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة. وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان. ويوجد نظام الترست والذي يعني تكوين شركة من الشركات المتنافسة لتكون أقدر في الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق.

الاقتصاد قديماً وحديثاً

وهنا يجب التمييز بين طبيعة الاقتصاد قديماً واقتصاد السوق:

- **تقنين الملكية:** لم تعرف المجتمعات قديماً تقنين الملكية، فنادراً ما تملك فلاح الأرض التي يعمل عليها، بل كان الفلاحون أنفسهم يُعتبَرون من ممتلكات السيد، ولم يكن هناك قانون يُحرِّم انتهاك ملكية شخص آخر، أو يُسَن بحق التملك للجميع. بل كان بعض الحكام يجردون بعض الأفراد من ملكياتهم(١).
- **السوق المنظم:** لم يوجد قديماً سوق منظم بالمعنى المعاصر، حيث يوجد تنظيم للبيع والشراء، أو لتأجير الأيدي العاملة أو الإقراض(٢).
- **عوامل الإنتاج:** وهي المال والأرض ورأس المال، ولم تكن قديماً هذه العوامل موجودة بالمعنى المعاصر، أي قابليتها للبيع والشراء، فالأرض والأيدي العاملة ليست مما يمكن أن يتداوله الناس.
- **علاقة المال بالثراء:** لم يكن ثراء المجتمع مستمداً من أغنيائه الذين

---

(١) روبرت هيلبرونر، ليستر ثارو، **الاقتصاد المبسط**، مكتبة غريب، القاهرة. ص٨ـ١٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

جمعوا المال، بل كان مستمداً من أقويائه الذين حازوا القوة عبر صراعات طويلة على الأرض والامتيازات، كان المنتصر بطبيعة الحال يصبح ثرياً، وهو ثراء نابع من القوة، لا قوة نابعة من الثراء، ولم يكن جني المال واكتسابه أمراً مثيراً للتقدير، بل كان ذوو الطموح يسعون للشهرة من خلال الخدمة في البلاط الملكي أو البطولات العسكرية... إلخ[1].

- **الاستقرار:** كانت الحياة الاقتصادية قديماً مستقرة مقارنة بالعصر الحديث المشحون بالتغيرات السريعة، فإيقاع الواقع الاقتصادي كان ثابتاً متكرراً، سواء على مستوى السلعة أو العاملين، أو أدوات الإنتاج المتوارثة، أو السوق[2].

* * *

نموذج يوضح تطور الحياة الاقتصادية في أوروبا

(١) الاقتصاد المبسط، مرجع سابق.
(٢) نفس المصدر السابق.

الأطروحات الكبرى
في الاقتصاد

الرواد الثلاثة: آدم سميت، وكارل ماركس، وجون كينز

كان محمد متوتراً جداً في تلك الليلة.. فهو يستعد لامتحان مادة الاقتصاد، والوقت لا يسعفه وقد ضاق ذرعاً بتلك النظريات والأطروحات لأساطين الاقتصاد التاريخيين. أنى له أن يحفظ أطروحات كل هؤلاء والانتقادات التي وجهت إليهم...

طلبت منه أن يذكر لي أسماء أولئك الاقتصاديين الذين أرقوه.

فسرد أسماءهم: جون لوك، وماركس، وهيوم، وفرانسوا كيناي وكينز...

قلت له: لقد نسيت أهم شخصية فيهم؟؟

فكر ملياً ثم أجاب: آدم سميث.

- بالتأكيد. وهل يُنسى عالم بوزن آدم سميث؟

إن آدم سميث هو المفتاح الذي سيمكنك من استجماع آراء وأطروحات منظري الاقتصاد الآخرين.

قال لي مازحاً: هذا هو المفتاح... لكن أين الباب؟؟ فقد تهت بين الأطروحات وتحليلها.

- هل لديك ورقة وقلم؟!

- طبعاً . . ولكن لماذا؟

- سأرسم لك الباب .

أحضر محمد الورقة والقلم منتظراً ساعة الفرج .

رسمت له على الورقة ثلاثة وجوه، أحدها مبتسم، والآخر غاضب، والثالث تبدو ملامحه هادئة معتدلة .

إذا تمكنت من رسم تلك الثلاثة وجوه، فقد تمكنت من فهم الأفكار الكبرى في الاقتصاد . . . أما الوجه الأول المبتسم فيمثل مفتاحك . .

- تقصد آدم سميث؟!

آدم سميث

هو رائد الرأسمالية المتفائلة. التي ترى أن السوق قادر على تنظيم نفسه بنفسه.

- نعم . . . فقد عُرفت فترته بالرأسمالية المتفائلة، حيث كان يدعو فيها إلى إطلاق الحريات في عمليات البيع والشراء دون أية قيود، وكان يراهن على أن السوق لديه القدرة على موازنة نفسه دون أي تدخل من الدولة . فهو ينظم عملية الإنتاج بالكمية التي يريدها المجتمع دون تدخل

سلطة عليا، ودون أن يطلب أحد ذلك.

ـ وهل يمكن أن يحدث ذلك فعلاً؟ ألا تتدخل الدولة مطلقاً؟

ـ يجب أن أوضح ابتداء أنه لم يكن يعني عدم التدخل التام، ولكنه أراد التحفظ على التدخل. وكانت وجهة نظره أن الجمهور بطبيعة احتياجاته هو الذي يحدد أي السلع يمكن أن تكسد أو تزدهر تجارتها.

ـ هل يمكن الشرح بمثال واقعي؟

ـ هب أن المستهلكين يحتاجون عدداً من الدراجات أكثر مما هو متوفر في السوق، ويحتاجون سيارات بمعدل أقل مما هو متوفر في السوق، ما الذي سيحدث حينها؟!

ـ سيقبل الناس على شراء الدراجات وبالتالي ترتفع أسعارها، ويقل إقبالهم على شراء السيارات فتنخفض أسعارها وفق قانون العرض والطلب، فالسلعة المطلوبة يرتفع سعرها، والسلعة غير المطلوبة يقل سعرها.

ثم أردف محمد متسائلاً: ولكن كيف سيحدث التوازن؟!

ـ يرى آدم سميث أن المستثمرين حينها سيتجهون للاستثمار في الدراجات نظراً لكثرة الطلب عليها، كما سينتقل بعض المستثمرين من تجارة السيارات إلى الدراجات، وبالتالي سيقل

معدل إنتاج السيارات.

- وهو ما كان يريده الجمهور، فقد كان هناك فائض من السيارات غير المطلوبة.

- أحسنت!!

- يا له من داهية!!

بدت على محمد علامات الارتياح، فهو الآن متمكن من إحدى الأطروحات الرئيسة لآدم سميث، ما يعني أنه يمسك الآن المفتاح بإحكام.

سأل بحماس: وماذا عن الوجه الغاضب؟!

- إنه كارل ماركس...

- مؤسس الشيوعية؟!

- نعم... ومقوض أركان الرأسمالية، حيث هاجمها بكل ما أوتي من قوة.

- ما الذي أزعجه في الرأسمالية؟ فالفكرة تبدو عبقرية!!

- كان كارل ماركس يعتبر الآلة هي العدو اللدود للعامل، ولا ننسى أن آدم سميث رأى أن زيادة الثروة بوابتها هي الآلة، إذ بإمكانها تقسيم العمل، ومن ثم زيادة الإنتاجية.

- وهذا ما جعل كارل ماركس يهاجم الرأسمالية؟

- كان يرى فيها سحقاً لطبقة العمال، وطغياناً لطبقة

الرأسماليين أصحاب المصانع. ففي الوقت الذي كان سميث يرىٰ أن الروح الفردية ستضمن الاستقرار بدلاً من تغول الدولة علىٰ الفرد، رأىٰ ماركس أن في هٰذه الفردية إذكاء للصراع الطبقي.

كارل ماركس
عدوّ الرأسمالية، الذي رأى فيها وقودًا للصراع الطبقي. وأنها استغلال للعامل.

ـ ولكن ما الذي يجعل الرأسمالية تولد الصراع الطبقي؟

ـ أتذكر عندما قلنا إنَّ مستثمري السيارات سيتحولون إلىٰ تجارة الدراجات؟

ـ نعم...

ـ أين ستذهب العمالة في مثل هٰذه الأزمات الطاحنة التي تعصف بشركات السيارات؟

أخذ محمد يفكر في الجواب ثم لمعت عيناه قائلاً: يا له من عبقري!!

ـ الآن جاء دور الوجه الثالث المعتدل...

قال محمد: دعني أخمن من هو؟ إنه كينز.

ـ نعم... بالضبط.

ـ كينز هو صوت الرأسمالية المعتدلة، كردة فعل علىٰ الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة

الأمريكية في مطلع القرن العشرين. رأىٰ أنه لا مناص من تدخل الحكومة لضبط الاقتصاد. بشكل لا يخل بمبدأ الحرية الفردية.

ـ وما المقصود بتدخل الحكومة؟

ـ يعد كينز مطور الرأسمالية، فهو لم ير أن السوق سيصحح أوضاعه بنفسه كما رأىٰ سميث، بل كان يرىٰ أن السوق في حالات الركود يحتاج إلىٰ تنشيط، فمَن المرشح لتنشيط حالة الركود سوىٰ الحكومة؟!

أمسك محمد برأسه وقد أصابته الحيرة قائلاً: ولكن أي النظريات الثلاث صواب؟

جون كينز
مطور الرأسمالية المعتدلة، ويرى ضرورة تدخل الدولة بالقدر الذي يوازن السوق.

أجبته مبتسماً: لا تفكر بطريقة الصواب والخطأ، فقد كانت كل نظرية تعبر عن استجابة مُنَظِّرها لوضع اقتصادي محدد، وهي كلها تدل علىٰ تطور العقل البشري مع تطور الأسئلة المطروحة عليه. ولكل نظرية في وقتها إيجابياتها بقدر ما لها من سلبيات ظهرت لاحقاً.

والآن هل تستطيع تذكر الأطروحات الكبرىٰ لمُنَظِّري الاقتصاد؟

ـ طبعاً... ثلاثة وجوه، متفائل وعابس ومعتدل.

الخلاصات والإضافات

• **العرض والطلب:**

العرض: يشير إلى الكمية من السلعة التي يرغب البائعون في عرضها للبيع، في وقت معين، بثمن معين[1].

والعرض يعتمد بالأساس على الإنتاج، فإن توفرت السلعة أمكن عرضها، وإن تأخر إنتاجها قصرت مدة العرض. والقاعدة العامة في العرض أنه كلما ارتفع ثمن السلعة كلما زاد العرض. فإذا كانت السلعة تباع بعشرة دولارات يمكن أن نقول أن الكميات المعروضة منها ١٠٠ قطعة، وإن كانت تباع بعشرين دولار تكون الكميات المعروضة منها ٢٠٠ قطعة مثلاً[2].

---

(١) د. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص٤٤١.

(٢) هناك مؤثرات أخرى ـ كما جاء في كتاب أصول الاقتصاد ـ تؤثر في العرض سوى الارتفاع المباشر للثمن مثل:

- **نفقة الإنتاج:** فكلما قلت النفقة زادت الكمية التي يسعى المنتج إلى عرضها في السوق.
- **أثمان السلع البديلة:** بالإضافة إلى ثمن الإنتاج، يدخل ثمن السلع البديلة في الاعتبار، فقد يزداد العرض على السلعة التي تدر عائداً أكبر ويتوقف المنتج عن بيع السلعة الأقل ثمناً.
- **السلع المتكاملة:** فارتباط سلعة بأخرى يجعل زيادة العرض على واحدة يؤدي إلى زيادة العرض على الأخرى، مثل كشافات النور المنزلية التي=

والسبب في ذلك أنه كلما ارتفع سعر بيع السلعة سمح ذلك لتجار آخرين أن يبيعوا بسعر أقل، مما يزيد من عرض السلعة لدخول تجار جدد، فإذا كان سعر السلعة عشرة دولارات، وسعر إنتاجها ثمانية دولارات، فإن إمكانية دخول تجار للمنافسة بسعر أقل تكون محدودة، وبالتالي يكون العرض أقل، هب أن سعر الإنتاج بقي كما هو ثمانية دولارات، لكن سعر البيع ارتفع إلى عشرين دولار، حينها سيتسنى لمزيد من التجار أن يدخلوا السوق ليبيعوا السلعة بأسعار أقل، فيبيع البعض السلعة بخمسة عشر دولار، ويبيع آخرون بعشرة دولارات، فيزداد العرض ويقل السعر شيئاً فشيئاً بزيادة المصانع، لذلك يرى الاقتصاديون أنه في الغالب كلما ارتفع سعر السلعة زاد العرض نتيجة دخول مستثمرين جدد ولكنهم يتنافسون في السعر فيتجه السعر للانخفاض حتى يصل للتوازن حيث لا يعود هناك داخلون جدد وبالتالي يقال: إنَّ السوق يوازن نفسه .

الطلب: يشير إلى الكمية من السلعة التي يرغب الأفراد في

= تشحن بالبطاريات، فإذا زاد الإقبال على الكشافات ارتفع الإقبال على البطاريات.

• **رغبة المنتجين والعادات الاجتماعية:** فازدياد رغبة المنتج في الاحتفاظ بسلعة يقلل من عرضها، كرغبة الفلاحين في الاحتفاظ بسلعة القمح لتغطية الاستهلاك الذاتي.

الحصول عليها، في وقت معين، عند ثمن معين[1].

فعندما يذهب المشتري إلى السوق يكون لديه توقع عن سعر السلعة، فلو وجد الثمن أعلى مما توقع، يعدل عن الشراء، أو يشتري كمية أقل مما كان ينوي شراءها، كذلك لو وجد الثمن أقل من المتوقع قد يشتري كميات أكبر[2].

إذن يمكن القول بأن الطلب علاقة بين الكمية المرغوب فيها، والثمن، فكلما قل الثمن عن المتوقع، كلما كثر الطلب[3].

---

(١) د. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص٤٠٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص٤٠٨.

(٣) لقانون الطلب استثناءات - وفق كتاب أصول الاقتصاد، فقد يرتفع سعر السلعة ويرتفع معها الطلب في بعض الحالات مثل:

- **السلع الأساسية**، فارتفاع سعر السلع الأساسية مثل الخبز لن يؤدي إلى تقليص الطلب عليه، حيث سيتم التقليص من سلع أخرى مثل اللحوم أو السلع الكمالية.
- **سلع التفاخر**: ففي بعض الطبقات الغنية يكون انخفاض سعر السلعة سبباً في زهد المشتري؛ إذ المشترون يتباهون بارتفاع أسعار ما يشترون.
- **توقعات المستهلك**، فإذا توقع الناس المزيد من ارتفاع الأسعار، فإن الارتفاع الأولي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة.

كذلك توجد حالات أخرى تتحكم في زيادة الطلب غير ثمن السلعة مثل:

- **زيادة نصيب الفرد من الدخل تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة**، وبالتالي يزداد الطلب على سلع الكماليات، بينما قد يقل الطلب على السلع الشعبية.
- **انخفاض أسعار السلع البديلة**: فإن كان هناك نوعان من المنظفات، وانخفض=

العرض والطلب يرتبطان بكمية من السلعة في فترة زمنية محددة عند ثمن معين

الرواد الثلاثة:

لقد شكل الاقتصاد المعاصر الذي يحكم حياتنا اليوم ثلاثة أشخاص أساسيين، وهم آدم سميث الذي تحدث عن الرأسمالية المتفائلة، وماركس الغاضب الذي أتى على الرأسمالية من جذورها، وكينز الذي هذب الرأسمالية.

= سعر أحدهما، فإن كمية الطلب عليه تزداد، ومن ثم يقل الطلب على السلعة الأخرى رغم ثبات سعرها وعدم زيادته. ويشمل ذلك أيضاً انخفاض أسعار السلع التي يكمل بعضها بعض، فإذا انخفض سعر الكهرباء يزداد الإقبال على شراء السخان الكهربائي. ولذلك فانخفاض سعر سلعة مثل الكهرباء يؤثر على الطلب على سعر سلعة تتكامل معها مثل السخان الكهربائي، حتى ولو لم ينخفض سعره.

- **ازدياد عدد السكان:** فازدياد عدد السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع بصفة عامة.
- **اختلاف أذواق المستهلكين:** فانتقال الذوق العام من سلعة إلى أخرى يؤثر على الطلب.

آدم سميث والرأسمالية المتفائلة

آدم سميث[1] من أهم الشخصيات التي نَظَّرت للاقتصاد الجديد في القرن الثامن عشر، وقد أُطلق على مرحلة آدم سميث «مرحلة الرأسمالية المتفائلة»، وهي الفترة التي كان التبشير فيها بأن السوق يستطيع أن ينظم نفسه بنفسه. شعارها «دع التجار يعملون كما يشاؤون، وبعملية البيع والشراء سيوازن السوق نفسه، وتتوازن السلع، وعلى الدولة أن ترفع يدها عن الاقتصاد».

ولما بدأ العمال يتكدسون في المصانع في إنجلترا وألمانيا ظهرت معاناتهم، فهم فقراء محرومون يعملون لساعات طويلة، دون أن تتحسن أحوالهم الاقتصادية، وفي الوقت الذي يصعد فيه أصحاب المصانع إلى قمة الهرم الاجتماعي يهبط العمال إلى أسفله، فظهر «كارل ماركس» محاولاً إيقاف ذلك العبث.

---

(١) آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) فيلسوف وباحث اقتصادي أسكتلندي، اشتهر بكونه من منظري علم الاقتصاد المعاصر، ويبقى كتابه الشهير «ثروة الأمم» واحداً من أسس الليبرالية الاقتصادية المعاصرة. عمل أستاذاً لمادة الفلسفة الأخلاقية بجامعة «جلاسجو» بأسكتلندا، وكرس عشر سنوات من حياته في التحضير لكتابه الذي سيكون مصدر إلهام لأكبر الاقتصاديين من بعده، حيث سيعملون على وضع أهم مبادئ الليبرالية الاقتصادية.

كارل ماركس ينقض الرأسمالية

«كارل ماركس»[1] هو صيحة المحرومين في القرن التاسع عشر، وإن كان آدم سميث هو مهندس الرأسمالية، فإن كارل ماركس هو المشخص لعيوبها ونهايتها المحتملة[2]. فأدان بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق وموازنته، فهو نظام غير إنساني يستغل البشر، فالبضائع تتراكم، والعمل ذاته لا تعتبره الرأسمالية سلعة، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج، ولا تدفع له مقابل عمله، أي مقابل الجهد، وبذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل. كما ستحل الآلة محل العامل عندما تتراكم الأموال، ويجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة.

---

(١) كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣). كان فيلسوفًا ألمانيًا، سياسياً، وصحفياً، ومنظّراً اجتماعياً. له العديد من المؤلفات لعل أشهرها كتاب «رأس المال»، وكانت نظريته المتعلقة بالرأسمالية وتعارضها مع مبدأ أجور العمال هي ما أكسبته شهرة عالمية. لذلك يعد مؤسس الفلسفة الماركسية، و يعتبر مع صديقه «فريدريك أنجلز» المنظرين الرسميين الأساسيين للفكر الشيوعي. وقد سبقت كارل ماركس أفكار اشتراكية لم ترق إلى درجة اعتبارها مذهباً اشتراكياً، ثم كانت أفكار ماركس وتطبيقاتها على أثر الثورة البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧م مكونين أساسيين لاشتراكية القرن العشرين.

(٢) روبرت هيلبرونر، ليستر ثارو، الاقتصاد المبسط، مكتبة غريب، القاهرة، ص٢٦.

كما أنه نظام يحتوي على العديد من المتناقضات، فقديماً كانت ملكية وسائل الإنتاج فردية، وبتغير نظام الإقطاع أصبحت جماعية، يشترك فيها قدر كبير من الأفراد، لكن نظام ملكية أموال الإنتاج لم يتغير إلى الملكية الجماعية، فطبقة العمال تشترك في الإنتاج ولا تشترك في رأس المال. مما جعل العامل تحت رحمة صاحب رأس المال[1].

ثم ذهب إلى ضرورة إسقاط هذا النظام وتدميره بالثورة، ووصف الصراع بأنه صراع طبقات، وأن الطبقة العمالية يجب أن تنتصر على طبقة أصحاب رأس المال وتعيد ترتيب المشهد.

بدأت الرأسمالية تُعدِّل في أحوال العمال عبر الضمانات الاجتماعية والقوانين التي يصدرها البرلمان . . . إلخ، وبدأت تتوازن الصورة، ولم تقم الثورة في ألمانيا أو بريطانيا مثلما توقع «كارل ماركس»[2].

---

(١) د. السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، ١٩٧٧، ص٤٠.

(٢) ظلت داخل النظام الرأسمالي إشكاليات بنيوية في عمقه:

- فهو نظام يتأثر بالعاطفة بشكل كبير، حيث يلعب العنصر البشري دوراً مباشراً له تأثيره البالغ. فالمستثمرون قد يسحبون أموالهم من البورصة لمجرد إشاعة تقول بأن السوق يوشك على الانهيار.
- وهو في جوهره لا يعمل بالمال الحقيقي بل يعمل بموضوع الثقة الموجودة في الاقتصاد واستقراره. =

كينز والرأسمالية المعتدلة

ظهر بعد ذلك صوت «الرأسمالية المعتدلة» الذي جسده «كينز»[1] في مطلع القرن العشرين، حيث نادىٰ بضرورة تدخل الدولة بعد أن كان السائد في الفكر الرأسمالي نظرية «آدم سميث» التي أرادت رفع يد الدولة عن الاقتصاد، ورأىٰ أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم في الدورات الاقتصادية. فبدأنا نشهد ما يسمىٰ بتدخلات الدولة في الاقتصاد لدعمه وتنشيطه وإقالة عثراته. ففي عام ١٩٣٢م بدأت الدولة في انجلترا تتدخل في الاقتصاد، وفي الولايات المتحدة زاد التدخل منذ عام ١٩٣٣م، وفي ألمانيا بدءاً من العهد النازي.

وكانت الرأسمالية قد شقت سبيل الإصلاح الجزئي بسبب ظهور العمال كقوة انتخابية في الدول الديمقراطية، ووجود العمال

= وهو معرض بالإصابة بأزمات حادة مثل أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات حيث أخذت البنوك في الانهيار، وتصدعت الاستثمارات.

(١) جون ميناردكينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦)، أستاذ اقتصاد انجليزي في جامعة كامبردج ،وكاتب في الاصلاح الاجتماعي. مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) ١٩٣٦، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت، وله كتب في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية.

كقوة انتخابية، أضف إلى ذلك الاستجابة للضغط الماركسي؛ إذ بدأ المد الشيوعي يطرح نفسه كنصير للعمال والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم، فكان لا بد للرأسمالية من حركة إصلاحية تتقي بها الثورة القادمة.

* * *

آدم سميث　　كارل ماركس　　جون كينز

شكل يبين روح أطروحات رواد الاقتصاد

فآدم سميث دعا للرأسمالية المتفائلة، في الوقت الذي هاجمها فيه ماركس بضراوة، أمّا كينز فطور من الرأسمالية محاولاً الوصول بها إلى الاعتدال.

إجمالي
الناتج القومي (GNP)
كيف نعرف النمو الاقتصادي
في أي دولة ونقارنها مع نفسها
عامًا بعد عام ومع غيرها؟

كانت سيدة الحوار هذه المرّة هي أم محمد، فعادةً ما تجتمع الأسرة على العشاء، وتتابع نشرة الأخبار في تلك الفترة. في الغالب نتابع نشرة الأخبار للتعرف على أخبار العالم السياسية والاجتماعية، وما إن تأتي النشرة الاقتصادية حتى نولي وجوهنا صوب أية قناة أخرى...

فالنشرة الاقتصادية بالنسبة للكثيرين أشبه بقائمة أسماء الممثلين التي تسدل بعد انتهاء الفيلم، لا ليقرأها الحضور، ولكن لتمثل خلفية موسيقية لعملية خروج الناس من السينما، فبحلول النشرة الاقتصادية يعلم الناس أن النشرة قد انتهت.. وحان الخروج!!

لكن في هذه المرة سهونا عن تحويل القناة، واستمر مذيع النشرة الاقتصادية في الحديث، لم نكن نستمع إليه بالطبع، لكن ما جعلنا نصغي إليه هو حديثه عن اقتصاد الأدوية وتأثره بفيروس انفلوانزا الخنازير، والشركات المستفيدة من تضخيم هذا الموضوع، ثم بعد ذلك تحدث عن ارتفاع الناتج القومي لإحدى الدول بمعدل معين.

حينها سألتْ أم محمد: ما هو الناتج القومي هذا؟

أجبتها: إنَّ تعبير **Gross National Product** (إجمالي الناتج

القومي) يمثل أحد المؤشرات الدالة على قوة أو ضعف اقتصاد الدولة، فيخبرك أحدهم أن اقتصاد الدولة في تحسن بدليل أن الـ GNP الخاص بها في تحسن، فهو في العام الحالي مثلاً أفضل منه منذ خمس سنوات!!

قالت أم محمد: هل يعني حجم الدخل النقدي للبلد؟

- شيء من هذا القبيل.

- ولكن كيف يمكن مقارنة سنة ٢٠٠٥ بسنة ٢٠٠٠م مع تغير سعر العملة؟ قد يبدو أن الناتج القومي فعلاً تحسن، لكن عملياً سعر العملة هو الذي تغير...

- سؤال ذكي جداً... لذلك هناك أسئلة ذكية يجب أن نطرحها على كل من يحدثنا عن الناتج القومي حتى لا تخدعنا الأرقام؟ فخلف رقم الـ GNP تختفي مجموعة أرقام يجب التعرف عليها.

- وما تلك الأسئلة؟

- من أهم هذه الأسئلة:

هل الحديث يدور حول الـ GNP الجاري أم الحقيقي؟

فالجاري هو الذي لم تحذف منه نسبة التضخم[1]، فمن

(١) يطلق مصطلح «التضخم» عادة على ارتفاع الأسعار المفرط، لكن للمصطلح=

الممكن أن يصعد منحنى الـ GNP، لكن هذا الصعود قد يكون ناتجاً عن التضخم (أي زيادة أسعار البضائع)، وليس عن زيادة الإنتاج في البلد. لأنه

حذف نسبة التضخم

عادة ما تحذف من الناتج القومي ١٠٪ احتياطاً لحساب التضخم.

= دلالات أخرى تعبر عن ظواهر أخرى قد تكون مستقلة عن بعضها إلى حد ما:

تضخم الأسعار: ارتفاع الأسعار بشكل مفرط.

تضخم الدخول: ارتفاع الدخول النقدية كتضخم الأجور والأرباح.

تضخم التكاليف: ارتفاع التكاليف مثل تكاليف الإنتاج في المؤسسات.

التضخم النقدي: الإفراط في خلق النقود.

تضخم الائتمان المصرفي: التضخم في الائتمان.

وللتضخم درجات تتراوح بين الإفراط والبطء، كارتفاع الأسعار بمعدل يزيد عن ١٠٠٪ خلال العام، أو ارتفاعها ١٠٪.

وينشأ التضخم عادة للأسباب التالية:

العرض والطلب: عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي على السلع زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس على ارتفاع الأسعار (الطلب أكثر من العرض). أو يزداد الطلب على العملة.

الحصار الاقتصادي: فعندما تحاصَر دولة من قبل قوى خارجية، ينعدم الاستيراد والتصدير، فتزداد معدلات التضخم، وتنخفض قيمة العملة الوطنية وترتفع الأسعار بمعدلات مذهلة.

التكاليف: ارتفاع تكاليف الإنتاج

زيادة الفوائد النقدية: فعندما تزيد قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية يزداد التضخم، وقد عبر كينز عن ذلك قائلاً: «يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلّما اقتربت قيمة الفائدة الاقتصادية من الصفر».

محسوب بالنقد، فالنقد فعلاً أكبر لكنه لا يعكس بالضرورة وجود إنتاجية أكبر، لذلك تحذف عشرة بالمائة إحتياطياً من الـ GNP لحساب التضخم.

- رائع . . . وما هو السؤال التالي؟

- هل يزيد دخل المواطن؟

تحديد نصيب الفرد الواحد بقسمة إجمالي الناتج القومي على عدد الأفراد.

فبعد حذف الـ ١٠٪ قد يظل اتجاه المنحنى في صعود، هنا يجب مباغتة منحنى الصعود بسؤال آخر . . . كم يدخل جيب المواطن؟ أي ما نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج القومي، فتتم قسمة الـ GNP على عدد الأفراد وفق عملية حسابية GNP / Capita، فإذا ظهر أن دخل الفرد زاد فهذا يعني أن الاقتصاد في تحسن، ولو كان المنحنى في صعود ودخل الفرد يقل فهـذا معناه أن هناك زيادة في تعداد السكان تأكل عملية التنمية.

- فعلاً كثيراً ما تتحدث بعض البلدان الفقيرة عن زيادة الناتج القومي لديها، لكن الفقر يزداد. لم أكن أفهم قبل ذلك كيف يزيد الناتج القومي ويزيد معه الفقر. ربما يرجع ذلك إلى الزيادة المضطردة في عدد السكان.

- سيتضح الأمر أكثر عندما نطرح السؤال الثالث . . . هل

توزيع الدخل على جميع الشرائح للتأكد من عدالة التوزيع.

يوزع الدخل على جميع الشرائح؟

فبعد أن حذفنا التضخم وحذفنا أيضاً احتمال زيادة عدد السكان، يجب معرفة توزيع الدخل على الشرائح المختلفة في المجتمع، فقد يكون الناتج القومي موزعاً فقط على الأغنياء، فيزداد الغني غنىً ويزداد الفقير فقراً، فالناتج القومي يبدو أنه زاد، لكنه لم يصل إلى كل الشرائح بالتساوي، فهو حكر على فئات معينة[1].

بالإجابة على الأسئلة الثلاثة السابقة حول التضخم، ودخل الفرد، وتوزيع الدخل بالنسبة الطبقات؛ يمكن للإنسان غير المتخصص أن يستوعب دلالة ومصداقية الحديث عن زيادة الناتج القومي GNP.

قالت أم محمد وقد شعرت أن عالماً جديداً من المعرفة قد فتح

---

(١) هناك أربع فئات أساسية يُنظر إليها:

فئة الفقراء: وهم المعدمون الذين يعيشون تحت خط الفقر، هل زاد دخلهم أم لا؟

فئة العمال: هل تحسنت أحوالها أم تدهورت؟

الفئة المتوسطة: كالمدرسين وموظفي الحكومة، هل تحسنت أحوالهم أم تدهورت؟

فئة الأغنياء: ومردود الدخل القومي عليهم.

وبذلك يمكن النظر إلى تأثر شرائح المجتمع المختلفة بالناتج القومي.

لها أبوابه: الأمر جد رائع . . . لا أستطيع تصور أن مفهوم الناتج القومي الذي يملأ الصحف والنشرات الاقتصادية بهذه البساطة .

قلت لها مبتسماً: إذن من اليوم فصاعداً ستتابعين النشرة الاقتصادية .

أجابت بمرح: بالطبع لا . . . يكفي أن أسألك فيما لا أعرف . . .

* * *

خلاصات وإضافات

- إجمالي الناتج القومي هو أحد المؤشرات الدالة على نمو اقتصاد أية دولة .
- هناك ناتج قومي جار وآخر حقيقي .
- ثلاثة أسئلة ذكية يمكن من خلالها التأكد من صحة دلالة الـ GNP :

ـ هل حذفت نسبة التضخم أم لا؟

ـ هل يزيد دخل المواطن؟

ـ هل يوزع الدخل على جميع الشرائح؟

* * *

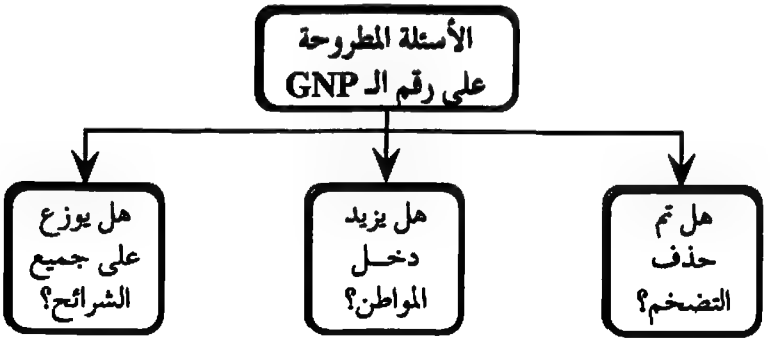

طريقة تولد الناتج القومي[1] GNP

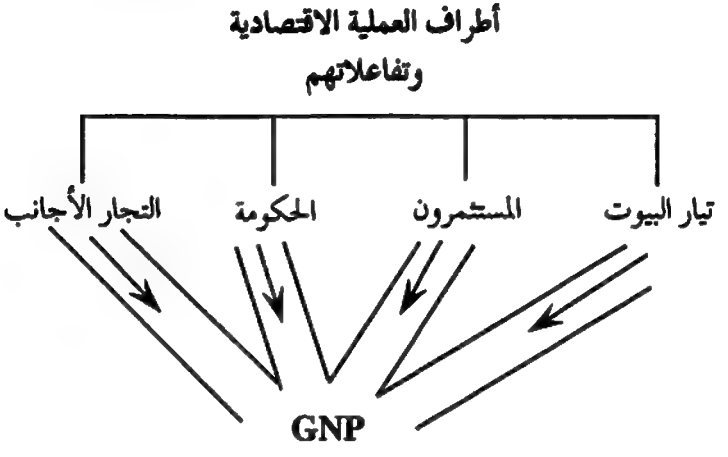

لتبسيط الموضوع سنعتبر أن الـ GNP نهر قادم من أربعة روافد:

(١) هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج القومي كما ورد في مبادئ الاقتصاد الكلي للدكتورة «عبلة بخارئ»:

طريقة الناتج القومي: والذي يعبر عن القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة محددة غالباً ما تكون سنة.

طريقة الدخل القومي: وهو مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة محددة غالباً ما تكون سنة. طريقة الإنفاق الكلي: أي الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد، وهي القطاع العائلي (قطاع المستهلكين)، وقطاع رجال الأعمال (القطاع الإنتاجي)، والقطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. وهذه هي الطريقة التي قمنا بتبسيطها في الشرح.

• **الرافد الأول «تيار البيوت» (قطاع المستهلكين)**: أنا وأنت وغيرنا، فكلنا نشتري من السوق، ومعاملاتنا تُحسب باعتبارها نشاطاً اقتصادياً له طريقة حسابية محددة، وعمليات الشراء اليومية تساهم في الـ GNP. ويشمل السلع المعمرة كالثلاجة وغير المعمرة كالسلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى الخدمات كالذهاب إلى طبيب أو استئجار عامل.

• **الرافد الثاني «المستثمرون» (قطاع المنتجين)**: التجار الذين يأخذون قروضاً وينشئون مصانع ويبيعون ويمارسون معاملات اقتصادية في السوق تصب في هذا النهر.

• **الرافد الثالث «الحكومة» (القطاع الحكومي)**: فالحكومة تنشئ مدارس، وطرقات، ومباني، ومصانع... الخ، وتدفع رواتب، فهي طرف أساسي في الاقتصاد، والتعاملات التي تقوم بها في السوق تصب في الـGNP.

• **الرافد الرابع «المستثمر الأجنبي» (قطاع العالم الخارجي)**: الذي يشتري من الدولة ويبيع لها. ويتم حساب صافي الصادرات. فالدولة تخصص جزءاً من نفقاتها لاستيراد سلع وخدمات من الخارج، لذلك يحسب إنفاق قطاع الاستثمار الأجنبي من خلال طرح قيمة الواردات من الصادرات.

أي أن إنفاق قطاع المستثمر الأجنبي = **الصادرات - الواردات.**

هـذه الروافـد الأربعـة تشكـل القطاعـات الأربعـة المكونة للاقتصاد. ويمكن من خلالها حساب إجمالي الناتج القومي:

إجمـالي النـاتج القـومي = الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق المستثمر الأجنبي.

• تأثير الروافد الأربعة على اقتصاد الدولة:

يصعـد الاقتصاد ويهبط حسب نشاط تلك الروافد الأربعة، فالعائلات تأتيها المرتبات من الأعمال التي تقوم بها، وقد يكون لدىٰ بعضها دخلاً آخر كمنزل مؤجر، والأسر عادة ما تنفق ٩٥٪ من الدخل، وتدخـر ٥٪ فقط. فعندما تذهب إلىٰ البنك تفتح حسـاباً جارياً وحسـاباً للادخـار، فالحساب الجاري تنفق منه باستمرار وحساب الادخار تدخر فيه، إذاً أنا وأنت وملايين من الناس يمارسون نفس العملية في البنك، ما كم المال الذي يتراكم في البنك؟ مبالغ ضخمة، فماذا يفعل البنك بهذه الأموال؟ تخيل أن المودعين تجمعوا في نفس الوقت وطلبوا أموالهم سَيُخْبَرُونَ أن البنك لا توجد لديه الأموال، فأين ذهبت؟

البنك يتصرف مثلنا تماماً، فلديه في البنك المركزي حساب ادخار، والبنك المركزي يقرر له كم سيترك لديه من سيولة مالية للمستثمرين، وكم سيترك لديه من سيولة مالية للناس «تيار البيوت» من أجل تسيير الحياة، وبالتالي كل بنك تتوفر لديه مبالغ

محددة، مصروف يمنحه إياه البنك المركزي كي ينفق على المودعين، وتختلف هذه الكمية بحسب حجم الإيداع الموجود عنده، وبعملية حسابية يقوم بها البنك المركزي تتوفر لدى البنك مبالغ محددة يصرف منها.

لو افترضنا أنك كنت من الرافد الثالث «المستثمرين»، وتحتاج إلى مال كي تؤسس مشروعاً، ستتجه إلى البنك، فمن أي مال سيعطيك البنك؟ هل من الأموال «الجارية» أو «الادخار»؟ سيعطيك من المبالغ الموجودة في «الادخار». إذاً المستثمر يأخذ أمواله في نهاية الأمر منك ومني، نحن الذين نقوم بالادخار. نعم... لا داعي للمفاجأة فأنت من يمول المستثمر بانضمامك إلى «تيار البيوت».

ولو صَعَّدنا الموضوع قليلاً، كيف تأخذ الحكومة أموالها في معظم الدول؟ تأخذها عن طريق «الضرائب»، والضرائب تأخذها من «المستثمرين» و«تيار البيوت»، فالحكومة أيضاً واضعة يدها في جيبك.

هنا ستأتي قضية في غاية الأهمية، ماذا لو سرت إشاعة أن الأحوال الاقتصادية ستسوء والأسعار ستزداد؟ ماذا يفعل «تيار البيوت» إذا اعتقد على سبيل المثال أن «الأرز» سيتضاعف سعره خلال الثلاثة أشهر المقبلة؟ السلوك الطبيعي يقول إن الأسر

ستضاعف من شرائها وقد تعمل مخزناً صغيراً للأرز، لأن الأسعار سوف تزيد، هذا ليس سلوك فرد أو اثنين، إنما هو سلوك مجتمع كامل. ولو افترضنا أن الإشاعة متعلقة بعدد كبير من السلع؛ حينها سيقل الادخار من أجل شراء كميات أكبر، وستصيب البنك «فجوة ادخار» حيث يقل لديه حجم المدخرات، من ثم قدرته على إقراض الناس والمستثمرين، فالمستثمر سيحصل على القرض بفوائد عالية فتقل المشاريع، ويصيب الاقتصاد ركود[1].

ماذا لو شعر المستثمر بعدم الأمان نتيجة قلق سياسي في المنطقة كحدوث حرب، فأحجم عن تأسيس مشاريع جديدة، وبدأ في ترحيل أمواله إلى الخارج، هنا تتكون «فجوة استثمار» تؤدي إلى الركود، عندها ستُطالب الدولة بتنشيط السوق والقيام بمشاريع جديدة.

بذلك نكون أمام «فجوة ادخار» أو «فجوة استثمار» أو

(١) الاقتصاد الرأسمالي الذي نعيشه مأزوم؛ لأن السلوك العاطفي فيه عال جداً ولا تستطيع أن تتحكم فيه، فعندما تسري موجة من التفسيرات الشعبية للظاهرة الاقتصادية يكون سلوك الناس تابعاً لها، وهنا تصبح لدينا فجوة ادخار، عندما تحس الأسر بالخطر تزيد إنفاقها عكس ما هو متوقع، وتشتري كميات كبيرة، والدول تتفاوت في كمية الادخار، فأعلى شعب لديه مدخرات كأفراد هو الشعب الياباني، يليه الألمان.

«فجوة إنفاق حكومي».

وعادة ما يتدخل البنك المركزي لضبط اقتصاد الدولة، من خلال «Monitor System»، فيتحكم في كمية النقد الموجودة في كل بلد، فإن كان الاقتصاد متجهاً للركود يقرر أن يزيد المال، وعندما يكون الاقتصاد ساخناً جداً والاقتصاد في طريقه للتضخم يقلل النقد الموجود في السوق، فهو يعمل ما يسمى بـ«Monitor Policies» أي السياسات النقدية في الدولة. فالدولة إذن تتحكم عبر البنك المركزي في ضبط إيقاع الاقتصاد.

• **مفهوم التنمية:**

مصطلح التنمية له العديد من التعريفات، ما يهمنا في هذا السياق هو معنى التنمية من حيث ارتباطه بالفرد، فعندما يقال عن مجتمع أنه يشهد حالة من التنمية، فإن أفراد هذا المجتمع يسألون عن العائد عليهم كأفراد. فلا تعني الفرد الأرقام المبهرة للتنمية إن تفشت حالة البطالة[1]، أو كان راتبه لا يؤهله لشراء

(١) البطالة ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وهي نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية.

• معدلات:

معدل البطالة = عدد العاطلين مقسوماً على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة. =

طعام، أو الحصول على سكن ورعاية صحية جيدة، أو تعليم راق، فضلاً عن توفير الكماليات التي بها تحسن الحياة. لذلك اخترنا تعريف التنمية الذي يجعل الفرد محورها.

وفي هـٰذا السياق تعرف التنمية بأنها زيادة الدخل الحقيقي للفرد، بحيث:

- يتمكن من تلبية احتياجاته، وتحقيق حياة كريمة.
- تتوفر زيادة تراكمية مستمرة، فهي ليست موسمية أو لمدة سنة تنتهي بعدها. وتكون هـٰذه الزيادة لفترة زمنية تقدر من خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة، أي ثلاثة عقود.

= معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسوماً على عدد السكان مضروباً في مائة.

• أنواع البطالة:

البطالة الدورية: ناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المتنقلة دوماً بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وبين الانكماش، وينتج عن ذلك وقف التوظيف وتسريح العمال.

البطالة الاحتكاكية: وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة.

البطالة المقنعة: وتتمثل في حالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ العيش الكريم. أو حالة اشتراك مجموعة في عمل يمكن أن يقوم به واحد، أي فائض الموظفين عن حاجة العمل الحقيقي، كما هو في بعض الدوائر الحكومية في بلدان العالم الثالث.

بحيث تكون الزيادة أكبر من معدل نمو السكان.

- توفر الخدمات الإنتاجية والاجتماعية للفرد.
- يتم حماية الموارد المتجددة من التلوث وغير المتجددة من النضوب. فالغابات من الموارد المتجددة يجب أن يتم التعامل معها بشكل لا يعرضها للنضوب، بل يجعلها في تجدد مستمر، فلا يصح بحال من الأحوال أن تجتث تماماً من الأرض. أما الموارد الناضبة كالبترول فيتم تقليل استهلاكها بحيث تستمر لفترة أطول، وهو ما يطلق عليه التنمية المستدامة.

- **شروط تحقق التنمية:**
- **قاعدة بيانات:** تسمح بالتخطيط والتقويم.
- **التنمية البشرية:** فزيادة الإنتاج تتطلب موارد بشرية مدربة تدريباً جيداً علمياً ومهارياً وتقنياً بحيث تزداد إنتاجيتها.
- **توفير سياسات ضامنة:** فالتنمية تعني دخول رءوس أموال، ورأس المال جبان، فإن لم توجد سياسات تضمن حقوق الأطراف المختلفة في العملية الاقتصادية لن يتم نجاح العملية الاقتصادية.
- **الأمن والاستقرار:** فكلما زاد الأمن والاستقرار زادت فرص التنمية وإمكانيتها.

- وجود الوعي الجماهيري: فالتنمية لا تتعلق بالحكومة فحسب، بل تتعلق بحكومة وشعب، وبالتالي يجب أن يحرص الجميع على المساهمة في عملية التنمية.

- **نظريات التنمية الاقتصادية:**

لدينا ما يقرب من اثنتي عشرة نظرية في التنمية الاقتصادية، سنختار منها ثلاث نظريات شائعة كثيراً ما يتم الحديث عنها:

- **نظرية الدفعة القوية:**

تعني: إنَّ أي بلد يريد الإقلاع والتحول - خاصة في العالم الثالث - من حالة الموارد غير المستخدمة إلى حالة التنمية لابد من توافر بنية تحتية من طرق ومواصلات وكهرباء، وتنمية بشرية، ما يعني توفير أموال ابتدائية لعمل هذه الأشياء، وتغذية كل القطاعات الأخرى بالمال، وهو يتطلب توفر رءوس أموال ضخمة داخل البلد لعمل هذه الدفعة، أو استجلابها من الخارج[1].

(١) أغلب دوال العالم الثالث غير مستقرة لذلك لا تأتيها رءوس الأموال، ومن أبرز النماذج على ذلك السودان، فيه موارد كبيرة، لكن ليس فيه بنية تحتية من طرق وكهرباء وموانئ مجهزة، وموارد بشرية مدربة، لذلك تتطلب عملية تحويله إلى رأس مال ضخم لمعالجة هذه التحديات، لكنه بعد الإقلاع يستطيع الانطلاق نحو التنمية لتوفر الموارد.

■ نظرية التنمية المتوازنة:

والمقصود بالتوازن وضع التمويل في الهيكل الاقتصادي بشكل متوازن، فتدعم القطاعات الثلاثة بالتوازي، الخدمات والصناعة والزراعة، بحيث يتم تنميتها جميعها. وهذا يتطلب رءوس أموال كبيرة، لذلك تلجأ دول العالم إلى النظرية الثالثة (التنمية غير المتوازنة)، لعدم قدرتها على دعم جميع القطاعات معاً.

■ نظرية التنمية غير المتوازنة:

حيث تبدأ الدولة بما يعرف بالمشروع القائد، فتركز على قطاع واحد، مثل القطاع الصناعي. ففي دول الخليج البترولية على سبيل المثال كان التركيز على البترول، ليوفر لها المزيد من رءوس الأموال، ومن خلال الموارد التي يوفرها نمو القطاع يتم دعم بقية القطاعات.

واستيعاب فكرة القطاعات من الأهمية بمكان، فقد نجد دولة تركز على القطاعات الخدمية كالسياحة، لكنها ضعيفة في الزراعة والصناعة، فإذا ضرب لديها قطاع الخدمات انهار الاقتصاد والتنمية في البلد. أما الدول التي تملك قطاعاً زراعياً نامياً، وصناعياً نامياً، فإنها تكون أقل ضرراً في حالة انهيار أحد القطاعات، فضلاً عن أن الثقة في الاقتصاد تكون أعلى،

فالاقتصاد السياحي - مثلاً - اقتصاد فقاعي، يمكن لحادث تخريبي أن يوقفه، لذلك كلما ارتكزت الدولة على قطاعات قوية مستقرة؛ تماسك اقتصادها مما يغري رأس المال بالاستثمار.

لذلك تحرص الدول على تنمية جميع القطاعات، وتتوقف إستراتيجيتها في ذلك على نوع وحجم مواردها، فتلجأ أحياناً إلى التنمية المتوازنة، أو غير المتوازنة بالتركيز على المشروع والقطاع القائد.

* * *

متفرقات

حـــول المـــال

البنك والنقود والبورصة.

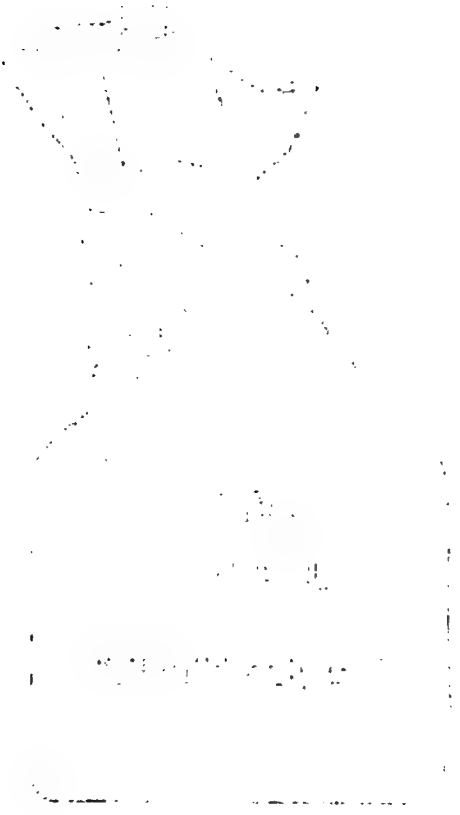

صحب راشد الصغير أمه أثناء التسوق في المركز التجاري، كانت ترفض شراء لعبة له، لكنه أخذ يضرب الأرض برجليه، ثم عبس وقطب جبينه، وأطلق صرختين، وبعد سيل من الإلحاح أذعنت له ووافقت أن تشتري له اللعبة التي يريد...

أراد راشد أن يتولى قيادة عربة التسوق بنفسه، حفاظاً على لعبته ربما، أو رغبة في الاستمتاع بالمناورة المرورية في الممرات الضيقة للمركز التجاري المكتظ بالمارة.

والآن حانت لحظة الحزن والسعادة، حزن الأم لأن عليها أن تقف في ذلك الطابور لتسدد قيمة الفواتير، وسعادة الابن باللعبة التي فاز بها ويوشك أن يحررها من أسر الرفوف الكئيبة ليكرمها في بيته وسط ألعابه الطليقة.

ألح راشد على أمه أن تعطيه ثمن اللعبة ليقوم هو بالدفع بنفسه!

أعطت له ورقة بقيمة مائة دولار، وكانت قيمة الفاتورة ستين دولاراً، فسلم راشد الورقة للبائع وتسلم بعدها الباقي أربع ورقات من فئة العشرة دولارات.

مزح راشد مع أمه قائلاً: لقد خدعت البائع، أعطيته ورقة واحدة وأخذت أربعة...

قـالـت له: ليس ذلك فحسب، فقد فزت كذلك باللعبة، وفزت أنا بهذه المشتريات.

في البداية يظهر تعليق راشد كطرفة طفل، لكنه أمر مثير حقاً للتعجب، ما الذي يميز ورقة من فئة مائة دولار عن ورقة أخرىٰ من فئة عشرة؟! أليست كلها أوراق؟! من الذي منح أوراقاً قيمة عالية فرفعها وحامليها إلىٰ عنان السماء، ونزل بأوراق أخرىٰ أسفل سافلين، رغم أنها كلها في النهاية أوراق؟!

هل وضعت يدك في جيبك يوماً وأنت في مركز تجاري لتخرج عملة ورقية ثم تساءلت مثل راشد... كيف لهذه الأوراق أن تُستبدل بتلفاز أو ثلاجة؟! هل هذا العالم يحكمه الجنون؟! أي منطق في هذا الأمر؟! أن تستبدل ثلاجة بخمس ورقات من فئة المائة دولار؟! هل ذهبت إلىٰ البنك لإيداع أو سحب مبلغ من المال ثم تساءلت.. كيف تشكلت تاريخياً فكرة هذا المخزن المالي الضخم؟! لقد ولدنا جميعاً لنرىٰ أهلنا يمسكون بأوراق سمعناهم منذ الصغر يسمونها «عملة»، وتعاملنا مع هذا الأمر كحقيقة مسلم بها مثلما صدقنا ببساطة أننا نتنفس هواء!! فما هي الحكاية؟ وكيف وصلتنا هذه الورقة المالية؟ وما قصة البنك؟

ما دفعني للكتابة حول هٰذا الموضوع سؤال أذكىٰ من الأسئلة

السابقة طرحته مريم، فذات يوم سألتني: أينا أكثر غنى، أنا من أتحلى بخاتم ذهبي، أم صديقتي عائشة التي تلبس عباءة فخمة؟! كيف يمكن مقارنة مساحة من أمتار القماش الفخم، بوزن مثل الذهب، فهما ليسا من نفس الجنس، فلا يمكن أن نسأل... أيهما أكثر؟! ثلاثون جراماً من الذهب، أم عشرة أمتار قماش؟ كيف يمكن تحديد القيمة الحقيقية لما تملك مريم أو عائشة؟! لابد أننا نحتاج إلى وحدة قياس جديدة غير الوزن والمساحة، يجب أن نخلق وحدة قياس مشتركة؟ إنها النقود إذن!!

اعتمدت البشرية في بداية عهدها في المعاملات التجارية على المقايضة.

كانت التعاملات التجارية قديماً تبادلية عينية (شيء مقابل شيء كمبادلة الجلود بالملح... وهكذا)، ثم كان التعامل بالذهب والفضة، وهذا يعني أن التاجر الثري الذي لديه كمية من الذهب والفضة بحاجة إلى أن يضعها في مكان آمن لأنه لا يستخدمها، فظهر صندوق الأمانات، فكان شخص يقوم بدور البنك الحالي، حيث يضع التاجر كمية ذهب معينة لديه على أن يأخذها في أي وقت يحتاجه، ويدفع لهذا الشخص مقابل احتفاظه بالذهب، لكن ماذا يفعل خازن المال بالذهب خاصة بعدما يتكدس عنده مع كثرة العملاء؟

بدأ التفكير في وسيلة أكثر عملية من نقل الذهب من مكان لآخر، فكان إذا أراد شخص أن يسترد بعض الذهب؛ يخبره خازن المال أنه لن يدفع له الذهب، بل سيعطيه ورقة تفيد بأن هذا الرصيد من الذهب متوفر لديه، فإذا أراد أن يكتب له أن لديه عشرة أوقيات من الذهب يكتب له ذلك في هذه الورقة، فعندما يريد شراء أية سلعة يدفع للبائع الورقة التي تحمل توقيع خازن المال ومن ثم تحمل شهادة ضمان منه، قبل أن نكمل القصة... ضع يدك في جيبك وأخرج عملة ورقية... هل ترىٰ التوقيع؟

كانت العملة الأساسية بعد ذلك هي الذهب والفضة.

مع الوقت لم يعد يذهب أحد إلىٰ خازن المال كي يأخذ الذهب، فكل الذي يأخذه المودعون أوراقاً موقعة. فتكونت لدىٰ خازن المال كميات باهظة من الذهب والفضة، بدأ يفكر في استثمارها، لِم لا يقرضها للتجار أو يمول حملات المحاربين الذين يفتحون البلاد، علىٰ أن يسترد القرض بعد ذلك مضافاً إليه ٥٠٪ من القيمة المدفوعة؟! فبدأ خازن المال في عملية الإقراض، ليظهر لدينا البنك المعاصر في أول أشكاله، يعطي أوراقاً ويقرض المستثمرين، فبدأت

حلّت الورقة المالية محل الذهب والفضة لسهولة الاستخدام.

تتحول الفكرة إلى مؤسسة، فأنشئت المصارف الحديثة خلال عصر النهضة الأوربية في مدينة البندقية في إيطاليا، بنك يقرض ومستثمر يأخذ ويُنشيء مصانع في المدينة.

بعد ذلك تطور الأمر فكانت الشيكات[1]، وهي ورقة مكتوب عليها قيمة مالية يحددها المُوَقِّع عليها، بدلاً من أن يحمل كميات ضخمة من النقود، يتم إيداع وسحب المال بها، ثم كانت الكروت الإلكترونية وليدة ثورة التكنولوجيا والاتصالات. وبذلك حلت الورقة المالية محل الذهب والفضة.

أعلم أنك الآن تتساءل: وأين ذهبت القيمة الحقيقية للنقود؟ هل لا زال هناك ذهب وفضة؟ أم أننا مخدوعون نشتري ونبيع فقط بأوراق لا قيمة حقيقية لها؟!

ويمكن صياغة السؤال بطريقة أخرى: ما الذي يجعل الدول لا تطبع العملات الورقية دون حساب، وبالتالي يعيش كل الناس أغنياء؟!

---

(١) الشيك هو إذن صرف يسمح للبنك أن يدفع القيمة النقدية لشخص بعينه أو لحامل الشيك، والشيكات تصدرها المصارف للأشخاص الذين يفتحون حساباً مصرفياً، بحيث توفر عليهم عناء سحب النقود في بعض المعاملات التجارية، أو الاحتفاظ بمبالغ ضخمة، ويكتب صاحب الشيك التاريخ واسم المستفيد منه والمبلغ، ثم يوقع عليه، ويعطيه للجهة المراد لها أن تصرف الشيك. وكان أول استعمال للشيكات في أوروبا وفي انجلترا، في القرن السابع عشر الميلادي.

وللإجابة على هذا السؤال نذكر بأن الذهب أساساً كان كما ذكرنا هو الأصل.

مهلاً سأجيب على السؤال الذي يدور في بالك الآن. ولماذا الذهب؟؟ أليس اليورانيوم مثلاً أقيم؟!

في الحقيقة لا توجد إجابة مقنعة لتفسير هذه الظاهرة، فعملياً الذهب فقير من حيث استخداماته الإنسانية[1]، لكن منذ فجر التاريخ والناس يحبون تملك الذهب، حتى أنه أصبح أسطورة الثروة وتاجها.

أعلم أنك تلفظ أنفاسك الآن فرقاً من إجابة السؤال الأساسي... هل لا زال يوجد غطاء ذهبي أم إنَّنا نتاجر بأوراق؟!

حسناً... الإجابة قد تصيبك بخيبة الأمل... لكن مهلاً... فبإمكانك أن تعيش مثل سائر البشر المستمتعين بحياتهم رغم هذه الحقيقية.. سواء كانوا يعلمونها أم لا.

لا يوجد حالياً غطاء ذهبي يكافيء العملة الموجودة بالفعل في العالم، فلا توجد سوى ٢٥٪ فقط من قيمة العملات المعلنة، بل ومع الهبوط الدولي في قيمة الدولار وضرورة توفر النقد

(١) روبرت هيلبرونر، ليستر ثارو، **الاقتصاد المبسط**، مكتبة غريب، القاهرة. ص١٣٢.

(العملة)؛ بدأ التفكير في خيارين: الأول هو القبول بخفض قيمة الغطاء الذهبي ليشكل ١٠٪ فقط من قيمة العملة الموجودة. أما الثاني فهو إلغاء الغطاء الذهبي تماماً. وفي كلتا الحالتين سيتطلب الأمر ثقة شديدة وقبولاً عاماً لهذه الورقة المالية التي حلت محل الذهب، وإذا لم تهتز ثقة الناس في الورقة فإنها ستصبح معدناً نفيساً مثل الذهب تماماً [١].

والحكاية - في نظر البعض - ليست مأساوية كما يبدو للوهلة الأولى، فارتباط العملة بالذهب بنسبة ١٠٠٪ ليس أمراً محمود العواقب، لأنه يعني أن تَوَفُّر النقود مرتبط بتوفر كمية من الذهب تكفي المعاملات البشرية التجارية في كل الأرض، أي إن مصير المال سيرتبط باكتشاف منجم ذهب جديد، وسيخضع بشكل كبير جداً لتجارة الذهب.

لم أكن لأتمكن من شرح كل هذا الكلام لراشد، فمستقبل الذهب لا يعنيه في شيء، وأمر العملة لا يشغل باله، وهو ككل الأطفال يعتقد أن أباه قادر على أن يحضر له أي شيء يريده.. فالعملة بالنسبة له أبسط من كل ذلك بكثير، فلا يحتاج سوى خمس ركلات للأرض ووجه عبوس، ثم صرختين؛ ليقتني الدنيا بأسرها!!

(١) الاقتصاد المبسط، مصدر سابق، ص ١٣٠.

الخلاصات والإضافات

- كانت التعاملات التجارية تتم عن طريق المقايضة.
- بعد ذلك أصبحت العملة النقدية[1] هي الذهب والفضة.

---

(١) **النقود في الاقتصاد:** هي أي شيء حظي بقبول المجتمع بشكل عام للحصول على السلع أو الخدمات الاقتصادية، سواء أخذت شكل عملة معدنية أو ورقية أو شيك. ويميز الاقتصاديون بين النقود الحقيقية والتقديرية، فالنقود الحقيقية **Real Money** مثل الذهب والفضة، كالروبية الهندية الفضية، أو الجنيه الإنجليزي الذهبي، أما النقود التقديرية **Account Money** مثل الريال القطري، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، فهي نقود ليس لها وجود مادي حقيقي؛ إذ قيمة الورقة في حد ذاتها لا تعدل أبداً قوتها الشرائية.
والعملة القوية تتميز عن العملة الضعيفة (قارن الدولار الأمريكي بالروبية الهندية) بالقبول الشعبي العالي لها، نتيجة عوامل سياسية واقتصادية متنوعة. **والعملة تتميز بعدة ميزات، مثل:**
- يمكن قياسها بسهولة.
- يمكن تقسيمها إلى أجزاء.
- سهلة الحمل

وللنقود دور وظيفي كبير في الاقتصاد، فهي بجانب أنها تمثل وسيلة للتبادل التجاري بين الناس؛ إلا أنها كذلك وسيلة لحساب أو قياس القيمة الاقتصادية، فإن أردت معرفة قيمة ما تملكه اقتصادياً، وكان لديك مثلاً عشرة أفدنة من محصول القمح، وشقتان، وبعض المجوهرات من الذهب والألماس، كيف يمكن أن توجد وحدة قياس تجمع المساحة (الفدان)، مع الوزن (الذهب والألماس)، لابد من إذابة كل هذه الأشياء في وحدة واحدة، بحيث يمكن تقدير القيمة الاقتصادية لأملاكك. وبالتالي يمكنك مقارنتها بالقيمة الاقتصادية بأملاك شخص آخر. والنقود تقوم بهذا الدور المهم، فهي تعطي قيمة نقدية لأية سلعة.

- كان صندوق الأمانات عند شخص ليضع الناس فيه مخزون الذهب والفضة.
- كان الناس يأخذون ورقة موقعة من خازن المال تستعمل في البيع والشراء، كضمان على وجود الذهب مقدار الذهب المكتوب على الورقة.
- لم يعد الناس بعد ذلك يستخدمون الذهب والفضة وأصبحت الورقة هي العملة.

* * *

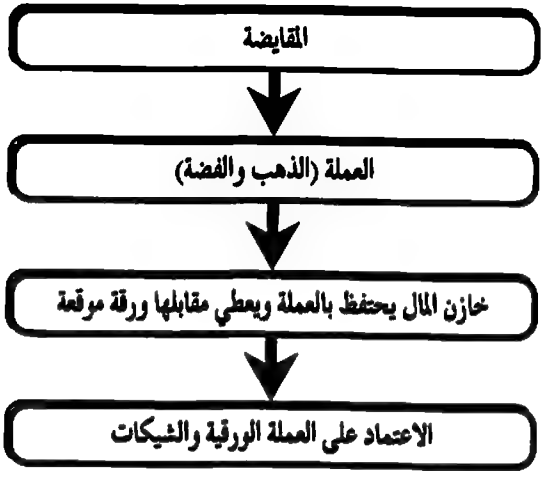

نموذج تطور العملة وفكرة البنك

البورصة

الأسهم ارتفعت . . . انخفضت . . . انهارت البورصة . . .

يومياً نسمع هذه المصطلحات، حتى أن البورصة تبدو لغزاً للكثير من الناس، ربما نحن بحاجة إلى العودة إلى القرن الخامس عشر في مدينة بروج **Bruges** في بلجيكا في فندق عائلة «فان در بورصن»، التي نُحت من اسمها مصطلح «بورصة».

فقد كانت هذه العائلة البلجيكية تعمل في مجال البنوك، وكان الفندق الذي تملكه في مدينة بروج ملتقى للتجار المحليين، فكان أي شخص يريد بيع حصة «أسهم» له في شركة يعلن عن ذلك عبر السماسرة والأصدقاء. وبمرور الزمن أصبح رمزاً لسوق رءوس الأموال، وكان أول نشر لقائمة أسعار البورصة لأول مرة في عام ١٩٥٢م بمدينة أنفرز **Anvers**. فهي باختصار سوق لبيع وشراء أسهم الشركات. وتسمى بالعربية «السوق المالية».

- **ومن فوائد البورصة:**

بيع الأسهم: فصاحب السهم (المكتتب) بإمكانه أن يبيعه.

توسعة النشاطات في الشركات: عن طريق زيادة أسهم المشاركين فيها، فهي وسيلة لتمويل أنشطة الشركات عبر شبكة

من المستثمرين الذي لا يعرفهم صاحب الشركة مباشرة.

بديل استثماري عن البنك لصغار المستثمرين: فبدلاً من وضع النقود في البنك بعوائد منخفضة، فإن السوق المالية «البورصة» تحفز أفراد المجتمع على شراء أسهم في القطاعات الاقتصادية التي يريدون. فصغار المستثمرين ليسوا في حاجة إلى إنشاء شركات عملاقة وإدارتها، لأنهم مساهمون في شركات قائمة بالفعل.

إعادة توزيع الثروة: لاتساع شريحة المتعاملين في الأسواق المالية، وإمكانية تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مع الأخذ في الحسبان احتمال حدوث العكس في حالات الانهيار والخسارة.

رفع كفاءة الشركات: إذ المكتتبون عادة ما يشترون الأسهم في الشركات الناجحة. مما يخلق حالة تنافسية بين الشركات. كما يتضح من خلال مؤشر الأسهم مدى كفاءة كل شركة ونجاحها، فهي أداة تقييم للشركات والمشروعات.

تنمية المجتمع: سواء عبر المشاريع التي تطرحها الشركات، أو من خلال تمويل خطط التنمية لدى الحكومة، عندما تطرح أوراقاً مالية في السوق. بالإضافة إلى تنشيط الاقتصاد القومي.

مؤشر للاقتصاد: فهي تعمل كمرآة للاقتصاد، ومؤشر سابق

للأحداث، فحالة الأسهم هي انعكاس لتوقعات الأحداث الاقتصادية التي ستكون مستقبلاً، وفي ضوئه يتحرك المستثمرون.

• **وللبورصة كذلك سلبيات، مثل:**

غياب السيولة عن الاقتصاد الحقيقي: فأثناء صعود سوق البورصة يتشجع الناس على وضع مدخراتهم في البورصة، فيتباطأ النشاط الاقتصادي.

انقطاع الأسواق عن الواقع: حيث يرى كينز أن الربح في البورصة لا يشترط شراء أسهم في الشركة الأكثر ربحاً بالفعل، ولكن في الشركة التي يعتقد الكل أنها تحقق ربحاً أكثر.

فخ الكسب السريع: فالمستثمرون الهواة يتكاسلون عن العمل الجاد، فهم لن يؤسسوا أية شركة، فالبورصة تعدهم بالثراء العاجل، لكن كم من هؤلاء أصيبوا بخيبة أمل عند ضياع مدخراتهم.

حتمية الخسارة: فالبورصة ليست منتجة للثروة، وإنما سوق لتبادل الثروة، فمن الناحية النظرية يمكن لشركة ما كما في السوق التجاري العادي أن تكسب أو لا تتعرض لخسارة في الحد الأدنى، أما سوق الأوراق المالية فكل ربح عادة ما تقابله خسارة.

انهيار البورصة: البورصة في النهاية سلعة ينطبق عليها ما ينطبق على العرض والطلب، ففي فترات معينة يزداد ضخ السيولة في السوق، فترتفع الأسهم (لكثرة الطلب) حتى تصل إلى حد يفوق التصورات، وأمام الحلم بتحقيق أرباح خيالية ـ قد يكون البعض قد حققها بالفعل، ترتفع الأسعار إلى حدودها القصوى، عندها تكون لحظة الانهيار قد دنت. فالبعض يتخوف من الشراء باعتبار أن السعر مرتفع جداً ولن يرتفع أكثر من ذلك، فهو إذن سيبيع بخسارة إن اشترى، والبعض الآخر يتخوف فيسرع ببيع الأسهم قبل أن يهبط سعرها.

* * *

الخاتمة

كانت هـٰذه جولة سريعة في عالم الاقتصاد الرحب، وخطوة أولىٰ نحو فهم بعض أهم أبجديات الاقتصاد، وهي خطوة ينبغي أن تتلوها خطوات من قبل المهتمين بتوسيع أفقهم المعرفي، فكل ما قمنا به في هذه الخطوة أننا وضعنا قدمك علىٰ الطريق، لكن لن يسلكه أحد سواك. وبالرجوع إلىٰ أهل الخبرة والتخصص بإمكانك أن تستكمل بناءك المعرفي، المهم أن تنمو لديك غريزة المعرفة، فلا تسمع أو تشاهد شيئاً مبهماً أمامك دون أن تسعىٰ لفهمه وفك شفرته.

وعالم الاقتصاد يبدو من العوالم المليئة بالألغاز، وهو ما يمثل عنصر جذب لعشاق العلم والمعرفة، وهو عالم حري بالزيارة، لأننا نعيشه شئنا أم أبينا بوعي أو بدون وعي... ومن الأفضل لنا أن نعيشه بوعي.

* * *

النماذج

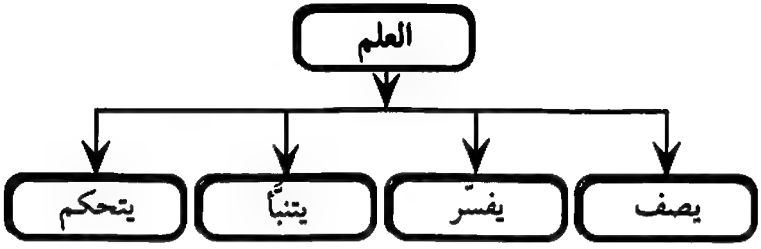

وظيفة العلم: هي وصف الظواهر المتعلقة بالمجال الذي يبحث فيه، وتفسيرها، والتنبؤ بمستقبل الظاهرة، ووضع تصورات للتحكم فيها.

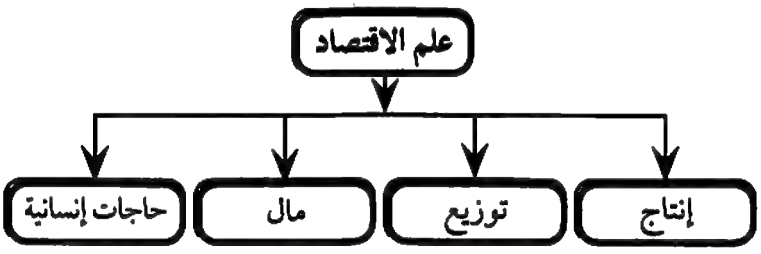

يدرس **علم الاقتصاد** القوانين الاجتماعية المتعلقة بدراسة إنتاج وتوزيع الوسائل المادية (المال) لإشباع الحاجات الإنسانية.

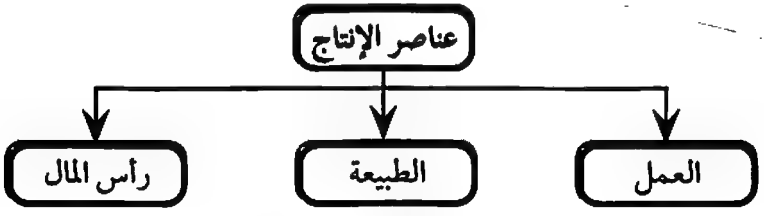

العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج، وهو النشاط المبذول لتطويع الموارد الطبيعية، أما رأس المال فهو محصلة التفاعل بين العمل والطبيعة.

يركز **الاقتصاد الجزئي** على العلاقة بين وحدات السوق، بينما يركز **الاقتصاد الكلي** على الاقتصاد العام للدولة والعوامل المؤثرة فيه.

نموذج يوضح تطور الحياة الاقتصادية في أوروبا

آدم سميث　　كارل ماركس　　جون كينز

شكل يبين روح أطروحات رواد الاقتصاد

فآدم سميث دعا للرأسمالية المتفائلة، في الوقت الذي هاجمها فيه ماركس بضراوة، أمّا كينز فطور من الرأسمالية محاولاً الوصول بها إلى الاعتدال.

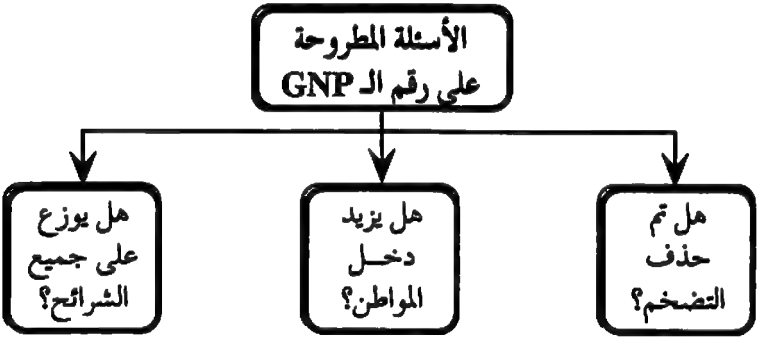

أطراف العملية الاقتصادية
وتفاعلاتهم

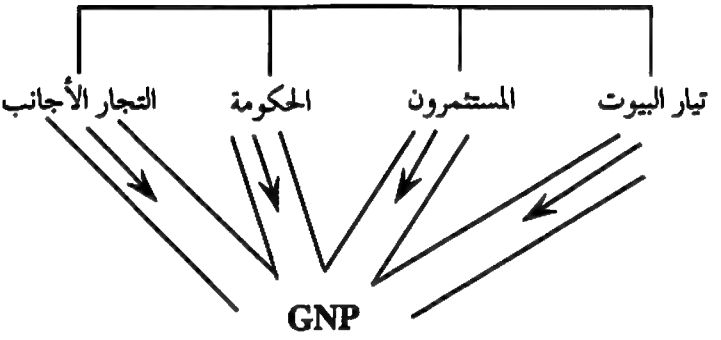

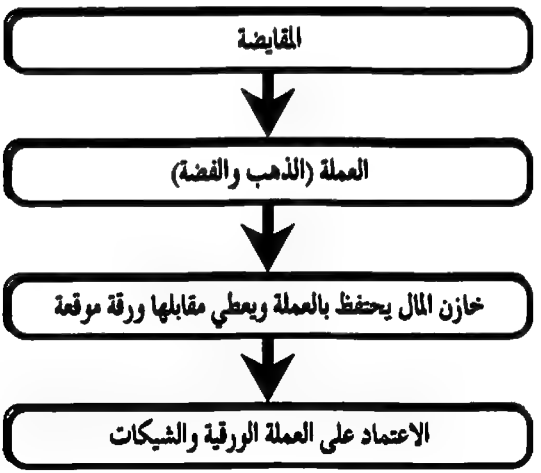

نموذج تطور العملة وفكرة البنك

المراجع

١ ـ د. السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**، دار الفكر العربي، ١٩٧٧م.

٢ ـ جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي. الماضي صورة الحاضر**، عالم المعرفة، ٢٠٠٠م.

٣ ـ روبرت هيلبرونر، ليستر ثارو، **الاقتصاد المبسط**، مكتبة غريب، القاهرة.

٤ ـ سيف سعيد السويدي، **مدخل لأسس الاقتصاد**، الدوحة، ١٩٩٨م، ط٣.

٥ ـ فايز بن إبراهيم الحبيب، **مباديء الاقتصادي الكلي**، مكتبة الملك فهد الوطنية، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ٢٠٠٠م، ط٤.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• مقدمة	٥
• علم الاقتصاد	٩
• أنواع الاقتصاد	١٧
• عناصر الإنتاج والدورة الاقتصادية	١٩
• نشأة الاقتصاد	٢١
• الاقتصاد قديماً وحديثاً	٣٧
• الأطروحات الكبرىٰ في الاقتصاد	٣٩
• العرض والطلب	٤٧
• الرواد الثلاثة	٥٠
• إجمالي الناتج القومي	٥٧
• طرق توليد الناتج القومي	٦٦
• مفهوم التنمية	٧١
• شروط تحقق التنمية	٧٣
• نظريات التنمية الاقتصادية	٧٤
• متفرقات حول المال	٧٧
• البورصة	٨٨
• الخاتمة	٩٣

الموضوع الصفحة

- النماذج ٩٥
- المراجع ١٠١
- الفهرس ١٠٣

* * *